مجلـــة كليـــة العلوم الاسلاميـــــــة
العدد(٦١) ٧ شعبان ١٤٤١هـ / ٣١ آذار ٢٠٢٠م

الدَّرسُ المُصطَلَحِيُّ عِندَ الدُّكتور أَحمَد مَطلوب

Dr. Ahmed Matloob's terminological study

الأُستاذ المُساعِد الدُّكتور كيان أَحمد حازم
Assistant professor dr. Keyan Ahmed Hazim

قِسم اللُغَة العربيَّة/كُلِّيَّة الآداب/جامعة بغداد

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث

يَرومُ هذا البَحثُ الكشفَ عَن جانبٍ خِصبٍ وحَيَوِيٍّ مِن جَوانِبِ الهَمِّ اللُّغَوِيِّ المُتَعَدِّدِ الأَوجُهِ لِلدُّكتور أَحمد مطلوب رَحِمَهُ اللهُ، أَعني بِهِ جانِبَ الدَّرسِ المُصطَلَحِيِّ؛ فعَلى الرَّغمِ مِن كَثرَةِ ما كُتِبَ عَن الفَقيدِ في مُختَلِفِ اتِّجاهاتِ نَشاطِهِ البَلاغِيِّ والأَدَبِيِّ والنَّقدِيِّ واللُّغَوِيِّ، وعَلى الرَّغمِ مِن تَمَيُّزِ الدَّرسِ المُصطَلَحِيِّ لَدَيهِ وتَنَوُّعِهِ وكَثرتِهِ، لَم أَعثُرْ عَلى مَن خَصَّهُ بِبَحثٍ عامٍّ يَستَوعِبُ شَوارِدَ تَنظيراتِهِ لَهُ وتَطبيقاتِهِ في مُختَلِفِ فُروعِ العِلمِ أَو أَفرَدَهُ بِدِراسَةٍ شامِلَةٍ تَستَقصي فَرائِدَها. فعَزَمْتُ عَلى الاضطِلاعِ بِهذهِ المُهِمَّةِ؛ خِدمَةً لِلعِلمِ أَوَّلًا، وقَضاءً لِدَيْنٍ مُستَحَقٍّ لِلفَقيدِ في أَعناقِنا يُوجِبُ عَلَينا إذاعَةَ عِلمِهِ وبَيانَ فَضلِهِ.

الكلِماتُ المَفاتيح: الدُّكتور أَحمد مطلوب، المُصطَلَح.

العدد ٦١

٧ شعبان ١٤٤١هـ

٣١ آذار ٢٠٢٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

لِلدُّكتور أَحمد مطلوب، رَحِمَهُ اللهُ، شَبَهٌ كَبيرٌ بِعُلَماءِ الأُمَّةِ في عُصورِ ازدِهارِها العِلميِّ، حينَ كانَ أَحَدُهُم لا يُرضي نَهمَهُ العِلميَّ الاكتِفاءُ بِالتَّأليفِ في فَنٍّ واحِدٍ دونَ أَن تَكونَ لَهُ مُشارَكَةٌ في سائرِ فُنونِ العِلمِ، ولا يُقْنِعُهُ في الوَقتِ نَفسِهِ عَدَمُ التَّخَصُّصِ الدَّقيقِ في أَحَدِ تِلكَ الفُنونِ بِحَيثُ يَكونُ تأليفُهُ فيهِ واسِطَةَ عِقدِ تآليفِهِ. فقَد جَمَعَ الدُّكتور بَينَ هاتَيْنِ الحُسنَيَينِ العِلميَّتَيْنِ اللَتَيْنِ قَلَّ مَن جَمَعَ بينَهُما مِن أَبناءِ جيلِهِ. فنَجِدُهُ، مِن جِهَةٍ، قَد ضَرَبَ بِسَهمٍ وافِرٍ في مُختَلَفِ حُقولِ العِلمِ؛ مِن تَبريزٍ في حَقلِ البَلاغَةِ، فمِن مُؤَلَّفاتِهِ فيهِ (البَلاغَةُ عِندَ السَّكّاكِيّ) و(القَزوينِيُّ وشُروحُ التَّلخيص) و(فُنونٌ بَلاغِيَّة) و(أَساليبُ بَلاغِيَّة) و(البَلاغَةُ والتَّطبيق)؛ وحَظٍّ كَبيرٍ في مَيدانِ الأَدَبِ ونَقدِهِ، فمِن مُصَنَّفاتِهِ فيهِ (النَّقدُ الأَدَبِيُّ الحَديثُ في العِراق) و(اتِّجاهاتُ النَّقدِ الأَدَبِيّ في القَرنِ الرّابِعِ لِلهِجرَة) و(عَبد الخالِق فَريد – شاعِرُ الحُبِّ والجَمال) و(غُربَةُ الرُّوح – قِراءَةٌ في شِعرِ إبراهيم السّامَرّائيّ) و(في المَنهَجِ النَّقدِيّ)؛ ونَصيبٍ باذِخٍ في مَجالِ اللُّغَةِ بِمُختَلَفِ فُروعِها، فمِمّا سَطَّرَهُ يَراعُهُ فيهِ (بُحوثٌ لُغَوِيَّة) و(مُعجَمُ النَّسَبِ بِالأَلِفِ والنُّون) و(فُصولٌ في العَرَبِيَّة) و(التَّشريعُ اللُّغَوِيُّ وبُحوثٌ أُخرى) و(مُعجَمُ تَصحيحِ التَّصحيح). ونُلفيهِ، مِن جِهَةٍ أُخرى، قَد اختارَ حَقلَ المُصطَلَحِ بِجَميعِ أَصنافِهِ وتَفَرُّعاتِهِ لِيَكونَ اللَونَ الأَبرَزَ وَسطَ أَلوانِ تَصانيفِهِ، فمِمّا أَمَدَّ بِهِ المَكتَبَةَ المُصطَلَحِيَّةَ (مُصطَلَحاتٌ بَلاغِيَّةٌ) و(مُعجَمُ المُصطَلَحاتِ البَلاغِيَّةِ وتَطَوُّرِها) و(مُعجَمُ مُصطَلَحاتِ النَّقدِ العَرَبِيِّ القَديم) و(في المُصطَلَحِ النَّقدِيّ) و(بُحوثٌ مُصطَلَحِيَّة).

فلا غَرابَةَ، بَعدَ ذلكَ، في أَن تَكونَ أَرفَعُ جائزَةٍ يَنالُها في مَسيرَتِهِ العِلميَّةِ في المُصطَلَحِ وما يَرتَبِطُ بِهِ مِن صِناعَةٍ مُعجَمِيَّةٍ، إذ اختيرَ فائزًا بِجائزَةِ المَلِكِ فَيصَلِ العالَمِيَّةِ لِلُّغَةِ العَرَبِيَّةِ والأَدَبِ لِعامِ ١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م، وجاءَ في قَرارِ اختيارِهِ لِلجائزَةِ أَنَّ لجنَةَ الاختيارِ لِجائزَةِ المَلِك فَيصَل العالَمِيَّة لِلُّغَةِ العربيَّةِ والأَدَبِ لعامِ ١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م، ومَوضوعُها (قَضايا المُصطَلَحِيَّةِ في اللُّغَةِ العَرَبِيَّة)، قَرَّرَتْ مَنحَ الجائزَةِ مُناصَفَةً بينَ البروفيسور أَحمد مطلوب النّاصريّ العراقيّ الجِنسيَّةِ أُستاذِ البَلاغَةِ والنَّقدِ ورئيسِ المَجمَعِ العِلميِّ العِراقيِّ والبروفيسور رشاد محمَّد الصّالح حمزاوي التُّونسيِّ الجِنسيَّةِ أُستاذِ اللُّغَةِ العربيَّةِ ورَئيسِ قِسمِ اللُّغَةِ العربيَّةِ في كُلِّيَّةِ الآدابِ بِجامِعَةِ قابوس سابِقًا،

وأَنَّ البروفيسور أَحمد مطلوب قَد مُنِحَ الجائزَةَ تَقديرًا لِجُهودِهِ المُتَميِّزَةِ في خِدمَةِ المُصطَلَحِ العربيِّ من خِلالِ عِلمِهِ الغَزيرِ بِالمُصطَلَحاتِ البَلاغيَّةِ والنَّقديَّةِ، ومَعرِفَتِهِ الدَّقيقَةِ بِالنُّصوصِ الأَساسيَّةِ والثّانويَّةِ مِن حَيثُ خَصائصُها وطَريقَةُ انتِظامِها وتَرابُطُ مُكَوِّناتِها المُصطَلَحِيَّةِ، وأَعمالِهِ التي تُمَثِّلُ إنجازًا مَرجِعيًّا مُهِمًّا وأَصيلًا في رَصدِ تِلكَ المُصطَلَحاتِ وتَطَوُّرِها التّأريخيِّ مَعَ تَنظيمِها وعَرضِها عَلى وَفقِ قَواعِدَ عِلميَّةٍ راسِخَةٍ واضِحَةِ المَعالِمِ(١).

فمِن أَجلِ الكَشفِ عَن جُهودِ الدُّكتور أَحمد مطلوب في مَجالِ المُصطَلَحِ وإماطَةِ اللِثامِ عَن مَسيرَتِهِ الحافِلَةِ فيهِ، ارتَأَيْتُ أَن أَكتُبَ هذهِ الدِّراسَةَ لِتُعَرِّفَ بِهذا المَوضوعِ في مُختَلَفِ تَنَوُّعاتِهِ وتَفَرُّعاتِهِ؛ إذ لَم أَجِدْ مَن وَفّى هذا الجانِبَ الإبداعيَّ الأَهَمَّ مِن جَوانِبِ إبداعِ الدُّكتور حَقَّهُ مِن الدِّراسَةِ والتَّحليلِ، وإن وُجِدَتْ جُهودٌ تَناوَلَتْ شَيئًا من ذلكَ، لكِنَّها كانَتْ إمّا جُزئيَّةً تَقتَصِرُ عَلى دِراسَةِ صِنفٍ أَو صِنفَيْنِ من أَصنافِ المُصطَلَحاتِ ومُعجَماتِها في تُراثِ الدُّكتور الرّاحِلِ(٢) مُغَيِّبَةً بِذلكَ مَعالِمَ الاتِّجاهِ العامِّ لَدَيهِ في مُعالَجَةِ المُصطَلَحِ عُمومًا مِن غَيرِ اقتِصارٍ عَلى بَعضِ أَصنافِهِ؛ وإمّا كُلِّيَّةً تَشمَلُ بِالدَّرسِ والمُتابَعَةِ جَوانِبَ كَثيرَةً مِن اهتِماماتِهِ اللُّغَويَّةِ مِنها المُصطَلَحُ جاعِلَةً إيّاهُ بِذلكَ مَظهَرًا واحِدًا مِن مَظاهِرَ مُتَعَدِّدَةٍ تُشَكِّلُ بِمَجموعِها تَجَلِّياتِ اهتِماماتِهِ اللُّغَويَّةِ(٣)، بِما لا يُتيحُ المَعرِفَةَ الدَّقيقَةَ لِمُعالَجَتِهِ المُفَصَّلَةِ لِلمُصطَلَحِ.

وسأَعمِدُ في بَحثي هذا إلى عَرضِ جُهودِ الدُّكتور أَحمد مَطلوب في المُصطَلَحِ، قَديمِهِ وحَديثِهِ، بِمُختَلَفِ أَصنافِهِ ومُعالَجاتِهِ في مَحاورَ تَكشِفُ عَن مَنهَجِهِ في التَّناوُلِ وأُسلوبِهِ في المُعالَجَةِ، فأَسأَلُ اللهَ تَعالى العَونَ عَلى هذهِ المُهِمَّةِ الشّاقَّةِ والغايَةِ الصَّعبَةِ وأَن يَجعَلَ ما نُسَطِّرُهُ عَن المَآثِرِ العِلميَّةِ لِفَقيدِنا الكَبيرِ في ميزانِ حَسَناتِهِ قَبلَ أَن تَكونَ في مَوازينِ حَسَناتِنا نَحنُ؛ فقَد جاءَ في الحَديثِ النَّبَويِّ الشَّريفِ: ((إذا ماتَ الإنسانُ انقَطَعَ عَنهُ عَمَلُهُ، إلّا من ثَلاثَةٍ: إلّا مِن صَدَقَةٍ جارِيَةٍ، أَو عِلمٍ يُنتَفَعُ بِهِ، أَو وَلَدٍ صالِحٍ يَدعو لَهُ))(٤)، ولا شَكَّ في أَنَّ المُتَحَدَّثَ فيهِ عِلمٌ نافِعٌ وَرَّثَهُ الرّاحِلُ، وأَنَّ المُتَحَدِّثَ من أَولادِهِ الذينَ رَبّاهُم عَلى العِلمِ وحُبِّهِ.

أَوَّلًا. تَعريفُ المُصطَلَحِ واللَّفظِ الحَضارِيِّ والفَرقُ بَينَهُما:

١. تَعريفُ المُصطَلَح:

نَقَلَ الدُّكتور أَحمَد مَطلوب عَن (المُعجَم الوَسيط) أَنَّ مَعنى (اصطَلَحَ القَومُ عَلى الأَمر): تَعارَفوا عَلَيهِ واتَّفَقوا، وأَنَّ (الاصطِلاح) مَصدَرُ (اصطَلَحَ)، وهوَ "اتِّفاقُ طائفَةٍ عَلى شَيءٍ مَخصوصٍ"(٥). وعَرَّفَ الدُّكتور المُصطَلَحَ أَو الاصطِلاحَ بِأَنَّهُ "اتِّفاقُ طائفَةٍ مَخصوصَةٍ عَلى وَضعِ شَيءٍ"(٦). فيُلحَظُ وُجودُ اختِلافٍ في مَوقِعِ الوَصفِ بِالـ(مَخصوصِيَّة) في تَعريفَي الدُّكتور ومُؤَلِّفِي (المُعجَم الوَسيط)؛ إذ وَصَفَ بِها هؤُلاءِ كلمَةَ (شَيء)، أَمّا الدُّكتور فوَصَفَ بِها كلمَةَ (طائفَة). والذي أَراهُ أَنَّ تَصَرُّفَ الدُّكتور أَرجَحُ مِن تَصَرُّفِهِم؛ لأَنَّ المُهِمَّ في عَمَلِيَّةِ الاصطِلاحِ اتِّفاقُ طائفَةٍ مَخصوصَةٍ، لا اتِّفاقُ طائفَةٍ أَيًّا تَكُنْ عَلى شَيءٍ مَخصوصٍ، أَي أَنَّ المَخصوصِيَّةَ أَليَقُ بِالطّائفَةِ لا بِالشَّيءِ؛ إذ إنَّ أَهَمَّ أَركانِ الاصطِلاحِ وُجودُ طائفَةٍ مُتَخَصِّصَةٍ في عِلمٍ أَو فَنٍّ مُعَيَّنٍ تُجمِعُ عَلى إكسابِ كَلِمَةٍ مّا مَعنًى مُعَيَّنًا، فالعِبرَةُ بِالطّائفَةِ المَخصوصَةِ المُتَّفِقَةِ لا بِالشَّيءِ المُتَّفَقِ عَليهِ، فما هوَ إلّا كلمَةٌ كسائرِ الكلِماتِ لا تَكتَسِبُ خُصوصِيَّتَها الاصطِلاحِيَّةَ إلّا بَعدَ اتِّفاقِ الطّائفَةِ المَخصوصَةِ عَليها.

ويَلوحُ لي أَنَّ تَضَمُّنَ التَّعريفِ الذي ساقَهُ الدُّكتور تَعبيرَ (وَضعِ شَيءٍ) يَجعَلُهُ غَيرَ مَقصورٍ عَلى وَضعِ الأَلفاظِ، بَل يَدخُلُ فيهِ وَضعُ كُلِّ شَيءٍ يَتَّفِقُ عَلى وَضعِهِ الواضِعونَ، وهذا يُدخِلُ في التَّعريفِ ما لا يَنبَغي أَن يَدخُلَ فيهِ، فهوَ لِذلكَ غَيرُ مانِعٍ، ومَعلومٌ أَنَّ عَدَمَ المانِعِيَّةِ مِن عُيوبِ التَّعريفِ. ثُمَّ إنَّ التَّعريفَ لا يَتَضَمَّنُ نُقطَةً أَساسِيَّةً يَجِبُ أَن يَتَحَلّى بِها المُصطَلَحُ، هيَ أَن يَكونَ لِلكَلِمَةِ مَدلولٌ جَديدٌ غَيرُ مَدلولِها اللُّغَوِيِّ أَو الأَصلِيِّ، لكِنْ بِشَرطِ وُجودِ مُناسَبَةٍ بَينَ مَدلولَيْها اللُّغَوِيِّ والاصطِلاحِيِّ.

ويَبدو أَنَّ الدُّكتور شَعَرَ بِأَنَّ التَّعريفَ الذي ساقَهُ لِلمُصطَلَحِ قَد يُثيرُ التَّحَفُّظاتِ التي ذَكَرْتُها آنِفًا، فنَقَلَ عَن الأَميرِ مُصطَفى الشّهابِيِّ عِدَّةَ تَحديداتٍ لِلمُصطَلَحِ مِن شَأنِ مُراعاتِها تَجَنُّبُ المُؤاخَذاتِ المُثارَةِ، مِنها أَنَّ المُصطَلَحَ لَفظٌ، وأَنَّ الاصطِلاحَ يَجعَلُ لِلأَلفاظِ مَدلولاتٍ جَديدَةً، ووُجوبُ وُجودِ مُناسَبَةٍ أَو مُشارَكَةٍ أَو مُشابَهَةٍ كَبيرَةٍ أَو صَغيرَةٍ بَينَ المَدلولَيْنِ القَديمِ والجَديدِ(٧). ثُمَّ خَلَصَ الدُّكتور إلى جُملَةِ شُروطٍ لِلمُصطَلَحِ لا بُدَّ مِن

العدد ٦١

٧ شعبان ١٤٤١هـ

٣١ آذار ٢٠٢٠م

تَوافُرِها فيهِ لِيَكونَ مُصطَلَحًا؛ أَوَّلُها: اتِّفاقُ العُلَماءِ عَلى دَلالَتِهِ عَلى مَعنًى مِن المَعاني العِلميَّةِ؛ وثانيها: اختِلافُ دَلالَتِهِ الجَديدَةِ عَن دَلالَتِهِ اللُّغَويَّةِ القَديمَةِ؛ وثالِثُها: وُجودُ مُناسَبَةٍ بَينَ المَدلولَيْنِ القَديمِ والجَديدِ؛ ورابِعُها: أَن يَكونَ المُصطَلَحُ لَفظًا واحِدًا يَدُلُّ عَلى مَعنًى عِلميٍّ واحِدٍ(٨).

والحَقُّ أَنَّ ثَمَّةَ خِلافًا في الشَّرطِ الأَوَّلِ مِن الشُّروطِ الأَربَعَةِ المَذكورَةِ؛ فَقَد يَختارُ شَخصٌ مّا مُصطَلَحًا ويَستَعمِلُهُ، ثُمَّ يَأخُذُهُ الآخَرونَ عنهُ ويَحذُونَ حَذوَهُ في جَعلِ المُصطَلَحِ يَدُلُّ عَلى المَفهومِ عَلى وَفقِ ما اختارَهُ واضِعُهُ الأَوَّلُ. عَلى أَنَّ المُخالِفَ في هذا الشَّرطِ لا يَقصِدُ بِاعتِراضِهِ هذا إمكانَ الاستِغناءِ عن الاتِّفاقِ، فالاتِّفاقُ ضَروريٌّ في المُصطَلَحِ، لكِن لا في مَرحَلَةِ الوَضعِ بَل في مَرحَلَةِ الاستِعمالِ بَعدَ الوَضعِ(٩). وكذلكَ، قَد يُوهِمُ الشَّرطُ الرّابِعُ اشتِراطَ أَن يَكونَ المُصطَلَحُ كَلِمَةً واحِدَةً دائمًا، ولَيسَ هوَ المَقصودَ، فقَد يَكونُ المُصطَلَحُ عِبارَةً مُرَكَّبَةً(١٠)، بَل المَقصودُ أَن يَكونَ لِكُلِّ مَفهومٍ واحِدٍ مُصطَلَحٌ واحِدٌ لا عِدَّةُ مُصطَلَحاتٍ، تَجَنُّبًا لِلوُقوعِ في التَّرادُفِ الذي يُعَدُّ هوَ والاشتِراكُ اللَّفظِيُّ، أَي أَن يُعَبِّرَ المُصطَلَحُ الواحِدُ عَن عِدَّةِ مَفاهيمَ، مِن العُيوبِ الأَساسِيَّةِ في الاصطِلاحِ(١١).

٢. تَعريفُ اللَّفظِ الحَضارِيِّ والفَرقُ بَينَهُ وبَينَ المُصطَلَحِ:

تَتَداخَلُ دِراسَةُ أَلفاظِ الحَضارَةِ معَ دِراسَةِ المُصطَلَحاتِ لاشتِراكِ الفِئَتَيْنِ في الحاجَةِ الماسَّةِ إلى أَلفاظِهِما ومَعرِفَةِ وَسائِلِ وَضعِها بَعدَ أَن وَفَدَتْ إلَينا مِن خارِجِ ثَقافَتِنا ولُغَتِنا. لكِنْ هَل مِن المَيسورِ تَحديدُ الفُروقِ بَينَ ما يُعَدُّ مُصطَلَحًا وما يُعَدُّ لَفظًا حَضارِيًّا؟

أَمّا الدُّكتور أَحمَد مَطلوب فأَقَرَّ بِصُعوبَةِ تَحديدِ الأَلفاظِ الحَضارِيَّةِ وحَصرِها؛ لأَنَّها قَد تَشمَلُ، عِندَهُ، الفُنونَ الأَدَبيَّةَ والعُلومَ السِّياسِيَّةَ والاقتِصادِيَّةَ والاجتِماعِيَّةَ والفَنِّيَّةَ، وقَد تَشمَلُ ما يَستَعمِلُهُ الإنسانُ مِن أَدَواتٍ لِتَحقيقِ أَغراضِهِ المُختلِفَةِ. وأَقَرَّ الدُّكتور أَيضًا بِأَنَّ الاتِّفاقَ عَلى المُصطَلَحاتِ العِلميَّةِ ووَضعِها أَيسَرُ مِن الاتِّفاقِ عَلى الأَلفاظِ الحَضارِيَّةِ ووَضعِها لِما في ذلكَ مِن اختِلافٍ في فَهمِ الحَضارَةِ(١٢)، ونَقَلَ عَن الدُّكتور إبراهيم مَدكور قَولَهُ إنَّ أَلفاظَ الحَضارَةِ ضَربٌ آخَرُ مِن المُصطَلَحاتِ اللُّغَويَّةِ، وإنَّ

مُعالَجَتَها قَد تَكونُ أَعسَرَ مِن مُعالَجَةِ المُصطَلَحِ العِلمِيِّ، وإنَّ الإجماعَ عَلَيها ليسَ بِالأَمرِ الهَيِّنِ(١٣).

وعابَ الدُّكتور أَحمَد مَطلوب كُرّاسًا خاصًّا بِالأَلفاظِ الحَضارِيَّةِ عُنوانُهُ (أَلفاظٌ حَضارِيَّةٌ مُحْدَثَةٌ) وضَعَتْهُ لجنَةُ اللُّغَةِ العربيَّةِ في المَجمَعِ العِلمِيِّ العراقِيِّ لأَسبابٍ أَهَمُّها أَنَّهُ "لَم يُخلَصْ لِهذا اللونِ مِن الأَلفاظِ، وإنَّما دَخَلَتْهُ أَلفاظٌ لُغَوِيَّةٌ عامَّةٌ مِثلُ: حالًا، والحالِيّ، والرَّشَح، ومُسبَقًا، وشَخصِيًّا، والشّارِع، والنَّسيب، ودَخَلَتْهُ مُصطَلَحاتٌ عِلمِيَّةٌ مِثلُ: الأُسّ، والإحداثِيّات، والتَّصَعُّد، والمَنسوب، ونَحوِها مِن مُصطَلَحاتِ الهَندَسَةِ والفيزياءِ والكيمياءِ"(١٤).

وذَكَرَ الدُّكتور أَحمَد مَطلوب أَنَّ الصُّعوباتِ التي تَكتَنِفُ تَحديدَ الأَلفاظِ الحَضارِيَّةِ تَجعَلُ وَضعَ مُعجَمٍ لُغَوِيٍّ عامٍّ لإثباتِ ما استَقَرَّ مِن الكَلِمِ الجَديدِ أَيسَرَ مِن وَضعِ مُعجَمٍ لأَلفاظِ الحَضارَةِ، وهوَ ما فَعَلَهُ مَحمود تَيمور في (مُعجَم الحَضارَة) ومَجمَعُ اللُّغَةِ العربيَّةِ في القاهِرَةِ في (مُعجَم أَلفاظِ الحَضارَةِ ومُصطَلَحاتِ الفُنون)، إذ اكتَفَيا بِمُتابَعَةِ لَوازِمِ البَيتِ والأَغذِيَةِ والمَركَباتِ والثِّيابِ والأَمكِنَةِ والحِرَفِ والأَدَواتِ والسُّوقِ والرِّياضَةِ والزِّينَةِ والفُنونِ، وهيَ ما يَستَعمِلُهُ النّاسُ في شُؤونِهِم العامَّةِ، وما يُقَدِّمُ مادَّةً لُغَوِيَّةً لِلكُتّابِ والإعلامِيِّينَ، ولا سِيَّما أَهلُ الصِّحافَةِ الذينَ كانَ لَهُم فَضلٌ كَبيرٌ في ازدِهارِ العربيَّةِ(١٥).

ويَبدو أَنَّ مَحمود تَيمور كانَ مِن أَوائِلِ مَن حاوَلوا التَّفريقَ بَينَ أَلفاظِ الحَضارَةِ والمُصطَلَحاتِ، إذ فَرَّقَ بَينَ نَوعَيْنِ مِن الأَلفاظِ: أَلفاظِ الحَياةِ العامَّةِ، وأَلفاظِ الثَّقافاتِ الخاصَّةِ. وقَصَدَ بِالنَّوعِ الأَوَّلِ ما يَشيعُ بَينَ النّاسِ مِن أَلفاظٍ تَدورُ بَينَهُم وتُستَعمَلُ في دائرَةِ التَّخاطُبِ، وتُسَمّى أَلفاظًا حَضارِيَّةً. أَمّا النَّوعُ الثّاني فعَنى بِهِ ما يُلَقَّنُهُ الطُّلّابُ في مَعاهِدِ العِلمِ وتُصَنَّفُ فيهِ التَّصانيفُ المُتَخَصِّصَةُ، وأَلفاظُ هذا النَّوعِ تُمَثِّلُ لُغَةَ التَّأليفِ العِلمِيِّ والتَّفاهُمِ بينَ العُلَماءِ والمُتَعَلِّمِينَ، وتُسَمّى مُصطَلَحاتٍ(١٦).

ويَبدو لي أَنَّ مِعيارَ الشُّيوعِ في الحَياةِ العامَّةِ الذي وَضَعَهُ مَحمود تَيمور لِتَحديدِ أَلفاظِ الحَضارَةِ لا يَمنَعُ دُخولَ غَيرِها مِن الأَلفاظِ فيها؛ لأَنَّ ثَمَّةَ كَلِماتٍ شائعَةً في الاستِعمالِ اليَومِيِّ لا تُعَدُّ مِن أَلفاظِ الحَضارَةِ، نَحو: الهَواء، والجَدوَل، والدُّبّ، والحَمام،

والبَول[١٧]. ولِذلِكَ، حاوَلَ الدُّكتور عَليٌّ القاسِميُّ إيجادَ مِعيارٍ تُحَدَّدُ أَلفاظُ الحَضارَةِ عَلى وَفقِهِ، هوَ كَونُها أَسماءً لِمُنجَزاتٍ ماديَّةٍ يَصنَعُها الإنسانُ، وهيَ وإن كانَتْ في بِدايَةِ أَمرِها مُتَداوَلَةً عَلى نِطاقٍ ضَيِّقٍ بينَ المُتَخَصِّصينَ ومُنحَصِرَةً في المُعجَمِ الخاصِّ فإنَّها شاعَ استِعمالُها لاحِقًا في الحَياةِ اليَوميَّةِ وأَخَذَت تَنتَقِلُ مِن المُعجَمِ الخاصِّ إلى المُعجَمِ العامِّ. وبِذلكَ نَكونُ قَد ضَيَّقْنا مَجالَ (أَلفاظ الحَضارَة) لِيَنحَصِرَ في أَسماءِ الأَدَواتِ والآلاتِ والأَبنِيَةِ والمَلابِسِ والمَأكولاتِ وما إلَيها مِمّا يَستَعمِلُهُ الإنسانُ في حَياتِهِ اليَوميَّةِ العامَّةِ[١٨].

فقَد اتَّضَحَ أَنَّ الدُّكتور القاسِميَّ أَخرَجَ ما افتَرَضَ الدُّكتور أَحمَد مَطلوب إمكانَ دُخولِهِ في خانَةِ أَلفاظِ الحَضارَةِ كالفُنونِ الأَدَبيَّةِ والعُلومِ السِّياسِيَّةِ والاقتِصادِيَّةِ والاجتِماعيَّةِ والفَنِّيَّةِ؛ لأَنَّها لَيسَتْ مُنجَزاتٍ ماديَّةً بَل هيَ مُنجَزاتٌ ثَقافِيَّةٌ أَوَّلًا، ولأَنَّها مُتَخَصِّصَةٌ وغَيرُ مُتَداوَلَةٍ في حَياةِ النّاسِ اليَوميَّةِ الاعتِيادِيَّةِ ثانيًا. والذي أَراهُ أَنَّ تَفريقَ الدُّكتور القاسِميِّ هذا جَديرٌ بِأَن يُتَبَنّى؛ لأَنَّهُ يُحَكِّمُ مِعيارًا واضِحًا يَنطَوي عَلى بُعدَيْنِ مَبنِيٍّ ثانيهِما عَلى أَوَّلِهِما؛ أَمّا أَوَّلُهُما فكَونُ الاسمِ مُعَبِّرًا عَن مُنجَزٍ ماديٍّ؛ وأَمّا ثانيهِما فانتِقالُهُ مِن المُعجَمِ الخاصِّ إلى المُعجَمِ العامِّ.

ثانِيًا. أَهَمُّ مَصادِرِ المُصطَلَحاتِ عِندَ العَرَبِ:

تَتَبَّعَ الدُّكتور أَحمَد مَطلوب مَصادِرَ المُصطَلَحاتِ عِندَ العَرَبِ، فذَكَرَ أَنَّهُم اهتَمُّوا بِالمُصطَلَحاتِ العِلميَّةِ والفَنِّيَّةِ مُنذُ عَهدٍ مُبَكِّرٍ وأَنَّ أَهَمِّيَّتَها ازدادَتْ حينَ نَشِطَت الحَرَكَةُ العِلميَّةُ والفِكريَّةُ في عَهدِ التَّرجَمَةِ واحتاجَ المُؤَلِّفونَ والمُترجِمونَ إلى أَلفاظٍ تَدُلُّ بِدِقَّةٍ عَلى العُلومِ والفُنونِ، وأَصبَحَ المُصطَلَحُ مُهِمًّا في تَحصيلِ العُلومِ لأَنَّهُ يُحَدِّدُ قَصدَ المُؤَلِّفِ أَو المُترجِمِ[١٩].

وقَد حاوَلَ الدُّكتور تَلَمُّسَ بِداياتِ ظُهورِ المُصطَلَحاتِ في البيئَةِ الإسلامِيَّةِ[٢٠]، فوَجَدَ أَنَّ أَوائلَها ما جاءَ مِنها في القُرآنِ الكَريمِ، مِمّا كانَ لَهُ مَعنًى لُغَويٌّ فنُقِلَ إلى مَعنًى جَديدٍ، وأَنَّ الحَقيقَةَ الشَّرعِيَّةَ كانَتْ مِن أَهَمِّ أَسبابِ نُمُوِّ اللُّغَةِ وفَتحِ بابِ تَطَوُّرِ الدَّلالَةِ وانتِقالِ الأَلفاظِ مِن مَعانيها اللُّغَويَّةِ إلى مَعانٍ أُخرى يَقتَضيها الشَّرعُ وتتطلَّبُها الحَياةُ الجَديدَةُ، كالأَسماءِ الشَّرعِيَّةِ نَحوِ (الشَّهادَة) و(الزَّكاة) و(الصَّوم) و(الحَجّ) و(العُمرَة)،

والأَسماءِ الدِّينِيَّةِ نَحوِ (الإسلام) و(الإيمان) و(الكُفر) و(النِّفاق) و(الفِسق)، فَضلًا عَن الأَسماءِ الجَديدَةِ التي لَم تُعرَفْ مِن قَبلُ نَحوِ (القُرآن) و(الفُرقان) و(التَّيَمُّم)(٢١).

وذَكَرَ الدُّكتور أَنَّ المُتَكَلِّمِينَ كانوا أَوَّلَ مَن عُنِيَ بِالمُصطَلَحاتِ، ونَقَلَ عَن الجاحِظِ (٢٥٥هـ) قَولَهُ عَنهُم إنَّهُم تَخَيَّروا المَعانِيَ واشتَقُّوا لَها مِن كَلامِ العَرَبِ الأَسماءَ، واصطَلَحوا عَلى تَسمِيَةِ ما لَم يَكُن لَهُ في لُغَةِ العَرَبِ اسمٌ، ومِن ذلكَ: (العَرَضُ)، و(الجَوهَرُ)، و(أَيس)، و(لَيس)، و(التَّلاشي)، و(الهَيُولَى)، و(الهُوِيَّةُ)، وأَشباهُها(٢٢).

ونَقَلَ عَن الجاحِظِ أَيضًا وَضْعَ الخَليلِ بنِ أَحمَدَ (١٧٥هـ) أَلقابًا لأَوزانِ الأَشعارِ لَم تَكُنِ العَرَبُ تَعرِفُها نَحو (الطَّويل) و(البَسيط) و(المَديد) و(الوافِر) و(الكامِل) وغَيرِها، ووَضْعَ النَّحوِيِّينَ مُصطَلَحاتِهِم الخاصَّةَ نَحو (الحال) و(الظَّرف)(٢٣).

أَمّا التَّأليفُ المُعجَمِيُّ المُختَصُّ بِالمُصطَلَحاتِ فقَد قَسَّمَ الدُّكتور أَحمَد مَطلوب، زَمَنِيًّا، ما ظَهَرَ مِنهُ عَلى قِسمَيْنِ، هُما:

١. المُعجَماتُ الخاصَّةُ: وتَضُمُّ مُصطَلَحاتٍ خاصَّةً بِعِلمٍ أَو فَنٍّ مُعَيَّنٍ، وذَكَرَ مِنها المُعجَماتِ الآتِيَةَ:

أ. كِتابُ الزِّينَة، لأَبي حاتِمٍ أَحمَدَ بنِ حَمدانَ الرّازِيِّ (٣٢٠هـ)، وهوَ في الكَلِماتِ الإسلامِيَّةِ.

ب. كِتابُ الحُدودِ، لأَبي الحَسَنِ عَلِيِّ بنِ عيسى الرُّمّانِيِّ (٣٨٤هـ)، وهوَ في مُصطَلَحاتِ النَّحوِ.

ت. الرِّسالَةُ القُشَيرِيَّةُ، لأَبي القاسِمِ عَبدِ الكَريمِ بنِ هوازِن (٤٦٥هـ)، وهوَ في مُصطَلَحاتِ التَّصَوُّفِ.

ث. المُغْرِب في تَرتيبِ المُعْرِب، لأَبي الفَتحِ ناصِرِ بنِ عَبدِ السَّيِّدِ بنِ عَلِيِّ بنِ المُطَرِّزِ المَشهورِ بِالمُطَرِّزِيِّ (٦١٠هـ)، وهوَ في مُصطَلَحاتِ الفِقهِ.

ج. اصطِلاحاتُ الصُّوفِيَّة، لِمُحيي الدِّينِ بنِ عَرَبِيّ (٦٣٨هـ).

ح. اصطِلاحاتُ الصُّوفِيَّة، لأَبي الغَنائِمِ كَمالِ الدِّينِ عَبدِ الرَّزّاقِ بنِ أَبي الفَضائِلِ جَمالِ الدِّينِ الكاشانِيِّ (٧٣٠هـ)(٢٤).

العدد ٦١

٧ شعبان ١٤٤١هـ

٣١ آذار ٢٠٢٠م

ويُفيدُنا التَّسَلسُلُ الزَّمَنِيُّ الذي رَتَّبَ الدُّكتور المُعجَماتِ الخاصَّةَ لِلمُصطَلَحاتِ عَلى وَفقِهِ أَنَّ (كِتاب الحُدود) لِلرُّمّانيُّ هوَ أَوَّلُها ظُهورًا إذا استبَعدْنا (كِتاب الزِّينَة) لِلرّازِيِّ بِوَصفِهِ لا يَضُمُّ مُصطَلَحاتِ عِلمٍ أَو فَنٍّ مُعَيَّنٍ، وهذا ما أَقَرَّهُ أَيضًا الدُّكتور مُصطَفى طاهر الحيادرة(٢٥).

ويُلحَظُ أَنَّ قائمَةَ الدُّكتور أَحمَد مَطلوب لِلمُعجَماتِ الخاصَّةِ اشتَمَلَتْ عَلى ثَلاثَةِ مُعجَماتٍ لِمُصطَلَحاتِ الصُّوفِيَّةِ، في حينِ أَنَّها خَلَتْ مِن مُعجَماتِ مُصطَلَحاتِ فُروعٍ عِلميَّةٍ أُخرى كعِلمِ أُصولِ الفِقهِ، وقَد وَصَلَ إِلَينا مِن مُعجَماتِهِ المُتَقَدِّمةِ (كِتابُ الحُدود في الأُصولِ – الحُددودُ والمُواضَعات) لأَبي بَكرٍ مُحَمَّدِ بنِ الحَسَنِ بنِ فُورَك الأَصبَهانيِّ (٤٠٦هـ) و(كِتابُ الحُدود في الأُصول) لأَبي الوَليدِ سُلَيمانَ بنِ خَلَفٍ الباجِيِّ الأَندلسِيِّ (٤٧٤هـ)، والفَلسَفَةِ، وقَد وَصَلَ إِلينا مِن مُعجَماتِ مُصطَلَحاتِها رَسائلُ مُختَلِفَةٌ جَمَعَ عَدَدًا مِنها الدُّكتور عبد الأَمير الأَعسم في كِتاب (رَسائلُ مَنطِقِيَّةٌ في الحُدودِ والرُّسومِ لِلفَلاسِفَةِ العَرَبِ: ابن حَيّان – الكِندِيّ – الخوارزمِيّ – ابنُ سينا – الغَزّالِيّ).

٢. المُعجَماتُ العامَّةُ: وتَضُمُّ مُصطَلَحاتِ عُلومٍ وفُنونٍ مُختَلِفَةٍ، ولا تَقتَصِرُ عَلى إيرادِ مُصطَلَحاتِ عِلمٍ أَو فَنٍّ مُعَيَّنٍ، وذَكَرَ مِنها المُعجَماتِ الآتِيَةَ:

أ. مَفاتيحُ العُلوم، لِمُحَمَّدِ بنِ أَحمَدَ بنِ يوسُفَ الخوارزمِيِّ (٣٨٧هـ)، الذي أَرادَهُ أَن يَكونَ جامِعًا لِمَفاتيحِ العُلومِ والصِّناعاتِ، ومُتَضَمِّنًا المُصطَلَحاتِ التي خَلَتْ مِنها أَو مِن جُلِّها كُتُبُ اللُّغَةِ(٢٦). وذَكَرَ الدُّكتور أَحمَد مَطلوب أَنَّ هذا المُعجَمَ أَقدَمُ مَوسوعَةٍ بِالعَرَبِيَّةِ جَمَعَتِ العُلومَ ومُصطَلَحاتِها(٢٧)، وأَقَرَّ هذا الحُكمَ الدُّكتور مُصطَفى طاهر الحيادرة(٢٨). وقَد عَرَفَ الدُّكتور لِهذا الكِتابِ رِيادَتَهُ وقيمَتَهُ، فكتَبَ عَنهُ في غَيرِ مُناسَبَةٍ، وأَفرَدَ لَهُ بَحثًا خاصًّا عُنوانُهُ (المُصطَلَحاتُ العِلمِيَّةُ في مَفاتيح العُلوم)، عَرَضَ فيهِ مادَّتَهُ، واستَخلَصَ أَهَمَّ أُسُسِهِ، وبيَّنَ أَهَمِّيَّتَهُ في إحياءِ التُّراثِ(٢٩).

ب. التَّعريفات، لِعَلِيِّ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عَلِيٍّ الجُرجانِيِّ المَعروفِ بِالسَّيِّدِ الشَّريفِ (٨١٦هـ)، وحَكَمَ عَلَيهِ الدُّكتور بِأَنَّهُ مِن أَدَقِّ الكُتُبِ تَعريفًا، وذَكَرَ أَنَّ أَهَمَّ مَزاياهُ أَنَّ مُؤَلِّفَهُ يُورِدُ

العدد ٦١

٧ شعبان ١٤٤١هـ

٣١ آذار ٢٠٢٠م

المَعنى اللُّغَوِيَّ ثُمَّ الاصطِلاحِيَّ لِلَّفظِ، ويَعزو المُصطَلَحَ إلى أَصحابِهِ، فيَقولُ: هوَ مِن اصطلاحِ النُّحاةِ، أَو العَروضِيِّينَ، أَو البَلاغِيِّينَ، أَو الفُقَهاءِ، ويُشيرُ إلى أَصلِ اللَّفظِ(٣٠).

ت. الكُلِّيّات، لأَيُّوبَ بنِ موسى الحُسَينيِّ الكَفَوِيّ (١٠٩٤هـ)، وذَكَرَ الدُّكتور أَنَّهُ مُعجَمٌ في المُصطَلَحاتِ والفُروقِ اللُّغَوِيَّةِ، جَمَعَ فيهِ صاحِبُهُ مَعانيَ الأَلفاظِ لُغَةً واصطِلاحًا وعُرفًا، ورَتَّبَها عَلى تَرتيبِ كُتُبِ اللُّغَةِ(٣١).

ث. كَشّافُ اصطِلاحاتِ الفُنون، لِمُحَمَّد عليّ الفاروقيّ التَّهانَوِيّ (القَرن الثّانيَ عَشَرَ لِلهِجرَة)، وذَكَرَ الدُّكتور أَنَّهُ مُعجَمٌ لِمُصطَلَحاتِ عُلومِ العربيَّةِ والعُلومِ الشَّرعِيَّةِ والعُلومِ الحَقيقِيَّةِ(٣٢).

أَمّا وَسائلُ وَضعِ المُصطَلَحاتِ عِندَ العَرَبِ قَديمًا، فذَكَرَ الدُّكتور أَحمَد مَطلوب أَنَّ أَهَمَّها ثَلاثٌ؛ أُولاها: اختِراعُ أَسماءٍ لِما لَم يَكُن مَعروفًا، كما فَعَلَ المُتَكلِّمونَ والنَّحويُّونَ والعَروضِيُّونَ وأَصحابُ الحِسابِ؛ وثانِيَتُها: إطلاقُ الأَلفاظِ القَديمَةِ لِلدَّلالَةِ عَلى المَعاني الجَديدَةِ كما في الأَسماءِ الشَّرعِيَّةِ والأَسماءِ الدِّينِيَّةِ وغَيرِها مِمّا جَدَّ بَعدَ الإسلامِ مِن عُلومٍ وفُنونٍ؛ وثالِثَتُها: التَّعريبُ، وهوَ نَقلُ الأَلفاظِ الأَجنَبِيَّةِ إلى العَرَبِيَّةِ بِإحدى الوَسائلِ المَعروفَةِ عِندَ اللُّغَوِيِّينَ(٣٣). ومِمّا يَجدُرُ ذِكرُهُ أَنَّ هذهِ الوَسائلَ الثَّلاثَ هيَ بَعضُ الوَسائلِ التي تُتَّبَعُ الآنَ في مَجالِ إيجادِ المُصطَلَحاتِ والتي سيُفَصَّلُ في الآتي القَولُ في تَصنيفِها عندَ الدُّكتور والكَلامُ عَلى كُلٍّ مِنها.

ثالِثًا. وَسائلُ وَضعِ المُصطَلَحاتِ قَديمًا وحَديثًا:

رُبَّما يُسَمّي المُحدَثُونَ، ومِنهُم الدُّكتور أَحمَد مَطلوب، وَسائلَ وَضعِ المُصطَلَحاتِ في العَرَبِيَّةِ وَسائلَ نُمُوِّ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ أَو تَنمِيَتِها(٣٤)، ولا مُشاحَّةَ في التَّسمِياتِ ما دامَت تَدُلُّ عَلى مُسَمًّى واحِدٍ(٣٥).

وقَد تَناوَلَ الدُّكتور أَحمَد مَطلوب وَسائلَ وَضعِ المُصطَلَحاتِ عِندَ القُدَماءِ وعِندَ المُحْدَثِينَ في عِدَّةِ مَواضِعَ مِن كُتُبِهِ، عَلى اختِلافٍ بَينَ تِلكَ المَواضِعِ في تَرتيبِ بَعضِ الوَسائلِ وعَدَدِها وتَسمِياتِها.

فأَمّا وَسائلُ الوَضعِ عِندَ العَرَبِ القُدَماءِ فَجَعَلَها في بَعضِ المَواضِعِ ثَلاثًا. فأُولاها: اختِراعُ أَسماءٍ لِما لَم يَكُن مَعروفًا، كما فَعَلَ المُتَكلِّمونَ والنَّحويُّونَ والعَروضِيُّونَ وأَصحابُ الحِسابِ. وثانِيَتُها: إطلاقُ الأَلفاظِ القَديمَةِ لِلدَّلالَةِ عَلى المَعاني الجَديدَةِ كما في الأَسماءِ الشَّرعِيَّةِ والأَسماءِ الدِّينِيَّةِ وغَيرِها مِمّا جَدَّ بَعدَ الإسلامِ مِن عُلومٍ وفُنونٍ. وثالِثَتُها: التَّعريبُ، وهوَ نَقلُ الأَلفاظِ الأَجنَبِيَّةِ إلى العَرَبِيَّةِ بِإحدى الوَسائلِ المَعروفَةِ عِندَ اللُّغَوِيِّينَ(٣٦).

وفي مَوضِعٍ ثانٍ، نَقَلَ الدُّكتور أَحمَد مَطلوب عَن مُصطَفى الشِّهابِيِّ أَنَّ قَواعِدَ وَضعِ المُصطَلَحاتِ عِندَ القُدَماءِ أَربَعٌ؛ أُولاها: تَحويرُ المَعنى اللُّغَوِيِّ القَديمِ لِلكَلِمَةِ العربيَّةِ وتَضمينُها المَعنى العِلميَّ الجَديدَ؛ وثانِيَتُها: اشتِقاقُ كَلِماتٍ جَديدَةٍ مِن أُصولٍ عَرَبِيَّةٍ أَو مُعَرَّبَةٍ لِلدَّلالَةِ عَلى المَعنى الجَديدِ؛ وثالِثَتُها: تَرجَمَةُ كَلِماتٍ أَعجَمِيَّةٍ بِمَعانيها؛ ورابِعَتُها: تَعريبُ كَلِماتٍ أَعجَمِيَّةٍ وعَدُّها صَحيحَةً(٣٧)، ووافَقَهُ الدُّكتور في أَنَّ هذهِ القَواعِدَ هيَ التي يَنبَغي لَنا اتِّباعُها في وَضعِ المُصطَلَحاتِ الحَديثَةِ(٣٨)، فهيَ قَواعِدُ مُتَّبَعَةٌ حَتّى في اللُّغاتِ الأَجنَبِيَّةِ، فقَد يَختَرِعُ أَهلُها كَلِماتٍ جَديدَةً، وقَد يُوَلِّدونَ كَلِماتٍ جَديدَةً مِن كَلِماتٍ مُستَعمَلَةٍ مِن قَبلُ لكِنْ بِإضافَةِ مَعنًى جَديدٍ، وقَد يَلجَؤونَ إلى تَحويلِ الفِئاتِ النَّحويَّةِ لِبَعضِ الكَلِماتِ لِيَستَعمِلوها استِعمالًا جَديدًا(٣٩).

وفي مَوضِعٍ ثالِثٍ، جَعَلَ الدُّكتور أَحمَد مَطلوب وَسائلَ الوَضعِ عِندَ القُدَماءِ ستًّا هيَ: المَجازُ، والاشتِقاقُ، والارتِجالُ، والتَّوليدُ، والقِياسُ، والاقتِراضُ أَي التَّعريبُ(٤٠).

وفي مَوضِعٍ رابِعٍ، نَجِدُهُ يَجعَلُها سَبعًا هيَ: الارتِجالُ، والاشتِقاقُ، والقِياسُ، والمَجازُ، والتَّوليدُ، والاقتِراضُ، والنَّحْتُ(٤١).

وبِالمُوازَنَةِ بَينَ الطَّرائقِ الأَربَعِ في إيرادِ تِلكَ الوَسائلِ عِندَ القُدَماءِ يَتَّضِحُ أَنَّ الدُّكتور أَجمَلَ في الأُولى وأَبهَمَ وطَوى ذِكرَ بَعضِ الوَسائلِ، في حينِ أَنَّهُ فَصَّلَ قَليلًا في الثّانِيَةِ وأَكثَرَ في الثّالِثَةِ والرّابِعَةِ ما أَجمَلَهُ في الأُولى وأَوضَحَهُ وأَظهَرَ ما كانَ قَد طَواهُ. فما سَمّاهُ في الطَّريقَةِ الأُولى (اختِراع أَسماءٍ لِما لَم يَكُن مَعروفًا) يُمكِنُ أَن يَنطَبِقَ عَلى ما جاءَ في الطَّريقَتَيْنِ الثّانِيَةِ والثّالِثَةِ والرّابِعَةِ مِن وَسائلِ (الارتِجال) و(الاشتِقاق)

و(القِياس) و(التَّوليد) و(النَّحت). وما عَبَّرَ عَنهُ في الأُولى بِعِبارَةِ (إطلاق الأَلفاظِ القَديمَةِ لِلدَّلالَةِ عَلى المَعاني الجَديدَةِ) وفي الثّانِيَةِ بِعِبارَةِ (تَحوير المَعنى اللُّغَويِّ القَديمِ لِلكَلِمَةِ العربيَّةِ وتَضمينها المَعنى العِلميَّ الجَديدَ) هوَ النَّقلُ الذي هوَ نَوعٌ خاصٌّ مِن أَنواعِ المَجازِ المَذكورِ في الطَّريقَتَيْنِ الثّالِثَةِ والرّابِعَةِ، عَلى ما سيأتي تَفصيلُ القَولِ فيهِ. وما سَمّاهُ (التَّعريب) في الطَّريقَتَيْنِ الأُولى والثّانِيَةِ عَبَّرَ عَنهُ بِتَعبيرِ (الاقتِراض) في الطَّريقَتَيْنِ الثّالِثَةِ والرّابِعَةِ، بَيدَ أَنَّهُ فَسَّرَهُ في الثّانِيَةِ بِكَلِمَةِ (التَّعريب) أَيضًا، والواقِعُ أَنَّ الاقتِراضَ وَسيلَةٌ رَئيسَةٌ تَتَدَرَّجُ فيها وَسيلَتانِ ثانَوِيَّتانِ هُما التَّدخيلُ والتَّعريبُ(٤٢).

وأَمّا وَسائلُ وَضعِ المُصطَلَحاتِ عِندَ المُحدَثِينَ فَجَعَلَها الدُّكتور أَحمَد مَطلوب ثَمانِيًا هيَ: الوَضعُ، والقِياسُ، والاشتِقاقُ، والتَّرجَمَةُ، والمَجازُ، والتَّوليدُ، والتَّعريبُ، والنَّحْتُ(٤٣)، بِزيادَةِ وَسيلَةِ التَّرجَمَةِ التي لَم تَرِدْ عِندَهُ في قِسماتِهِ لِلوَسائلِ عِندَ القُدَماءِ إلّا نَقلًا عَن مُصطَفى الشِّهابيِّ.

وبِالمُوازَنَةِ بَينَ المَواضِعِ المُختَلِفَةِ التي وَرَدَتْ فيها وَسائلُ وَضعِ المُصطَلَحاتِ عِندَ القُدَماءِ وعِندَ المُحدَثِينَ تَتَبَيَّنُ لَنا جُملَةُ مَسائلَ. المَسأَلَةُ الأُولى: أَنَّ تَرتيبَ الوَسائلِ لَدى الدُّكتور أَحمَد مَطلوب لَم يَكُنْ تَرتيبًا مَبنِيًّا عَلى أَساسِ أَولَوِيَّةِ الوَسيلَةِ المُقَدَّمَةِ عَلى غَيرِها، بِدَليلِ أَنَّهُ غايَرَ في مَواقِعِ الوَسائلِ في المَواضِعِ المُختَلِفَةِ ولَم يُحافِظْ عَلى تَرتيبٍ واحِدٍ ثابِتٍ. والمَسأَلَةُ الثّانِيَةُ: أَنَّ عَدَدَ الوَسائلِ لَم يَكُنْ ثابِتًا في المَواضِعِ الثَّلاثَةِ؛ إذ كانَتْ ثَلاثًا في مَوضِعٍ؛ وسِتًّا في مَوضِعٍ ثانٍ؛ وسَبعًا في مَوضِعٍ ثالِثٍ؛ وثَمانِيًا في مَوضِعٍ رابِعٍ. والمَسأَلَةُ الثّالِثَةُ: أَنَّ ما سَمّاهُ الدُّكتور ارتِجالًا في بَعضِ المَواضِعِ سَمّاهُ وَضعًا في مَوضِعٍ آخَرَ، وأَرى أَنَّ تَسمِيَةَ الوَسيلَةِ المَعنِيَّةِ ارتِجالًا أَولى؛ لأَنَّ (الوَضع) قَد يُطلَقُ عِندَ بَعضِ أَهلِ العِلمِ عَلى الارتِجالِ والاشتِقاقِ والمَجازِ جَميعًا(٤٤). والمَسأَلَةُ الرّابِعَةُ: أَنَّ الدُّكتور أَورَدَ الارتِجالَ وَسيلَةً مُستَقِلَّةً، معَ أَنَّ هُناكَ مَن يُلحِقُهُ بِالتَّوليدِ(٤٥). والمَسأَلَةُ الخامِسَةُ: أَنَّهُ جَعَلَ القِياسَ وَسيلَةً مُستَقِلَّةً مِن وَسائلِ وَضعِ المُصطَلَحِ، معَ أَنَّهُ لا يَنفَصِلُ عَنِ الاشتِقاقِ؛ إذ إنَّ الطَّريقَةَ التَّنفيذِيَّةَ لِلقِياسِ هيَ الاشتِقاقُ حينَ يَكونُ غَرَضُ القِياسِ تَنمِيَةَ الأَلفاظِ، ولِذلكَ قالَ بَعضُ أَهلِ العِلمِ: القِياسُ هو النَّظَرِيَّةُ، والاشتِقاقُ هوَ التَّطبيقُ(٤٦). والمَسأَلَةُ السّادِسَةُ: أَنَّهُ ساقَ الاشتِقاقَ والمَجازَ والتَّوليدَ

عَلى أَنَّها وَسائلُ مُستقِلٌّ بَعضُها عَن بَعضٍ، في حينِ أَنَّ غَيرَهُ يَجعَلُ التَّوليدَ وَسيلَةً رَئيسَةً تَضُمُّ وَسيلَتَيْنِ ثانويَّتَيْنِ هُما الاشتِقاقُ والمَجازُ(٤٧). والمَسأَلَةُ السّابِعَةُ: أَنَّهُ أَورَدَ التَّرجَمَةَ إيرادًا صَريحًا عِندَ المُحْدَثِينَ بِوَصفِها وَسيلَةً مِن وَسائلِ وَضعِ المُصطَلَحاتِ ولَم يُورِدْها في تَقسيماتِهِ الشَّخصيَّةِ صَراحَةً عِندَ القُدَماءِ، بَل وَرَدَتْ عِندَهُ نَقلًا عَن مُصطَفى الشِّهابيِّ كما ذَكَرْنا آنِفًا، فيُحتَمَلُ أَنَّهُ جَعَلَها مُستبطَنَةً بِوَصفِها إحدى طَرائقِ التَّعريبِ عِندَهُم، ولَعَلَّ في ذلكَ إلماعًا ذَكِيًّا إلى أَنَّ مُعظَمَ ما وَضَعَهُ العَرَبُ قَديمًا مِن مُقابِلاتٍ لِلمُصطَلَحاتِ الأَجنَبيَّةِ لَم يَكُن مِن المُفرَداتِ العربيَّةِ المَحفوظَةِ في المُعجَمِ التي تُؤَدِّي المَعانيَ المَقصودَةَ أَداءً مُباشِرًا بَل اجتَهَدوا فيهِ بِوَضعِ كَلِماتٍ جَديدَةٍ غَيرِ مُستَعمَلَةٍ سابِقًا بِالمَعاني المَقصودَةِ، ولِذلكَ لا يَصِحُّ أَن تُسَمّى طَريقَةُ الوَضعِ هذهِ تَرجَمَةً بَل هيَ طَريقَةُ التَّوليدِ التي سيأتي الكَلامُ عَليها لاحِقًا. والمَسأَلَةُ الثّامِنَةُ: أَنَّهُ جَعَلَ النَّحْتَ وَسيلَةً مُنفَصِلَةً عَن الاشتِقاقِ، معَ أَنَّهُ يُعَدُّ عِندَ جَمعٍ مِن العُلَماءِ مِن الاشتِقاقِ حَتّى إنَّ بَعضَهُم يُسَمِّيهِ (الاشتِقاق النَّحتيّ)(٤٨).

وقَبلَ أَن أَبدَأَ بِالحَديثِ عَن كُلِّ وَسيلَةٍ مِن الوَسائلِ المَذكورَةِ آنِفًا كما تَناوَلَها الدُّكتور أَحمَد مَطلوب، أَوَدُّ أَن أُبَيِّنَ أَنَّ مِن المُشتَغِلينَ بِالمُصطَلَحِ مَن اختَزَلَها ورَتَّبَها بِحَسَبِ أَولَوِيّاتِ اللُّجوءِ إلَيها. ولَعَلَّ مِن أَفضَلِ نَماذِجِ الاختِزالِ والتَّرتيبِ ما جاءَ بِهِ الدُّكتور أَحمَد عيسى، إذ جَعَلَ الوَسائلَ خَمسًا ورَتَّبَها ترتيبًا ذَكَرَ أَنَّهُ مَبنِيٌّ عَلى دَرَجَةِ التَّسامُحِ أَو الخَطَرِ، فلا يُلجَأُ إلى أَشَدِّها خَطَرًا إلّا بَعدَ أَن يُبذَلَ الجهدُ في استِكناهِ كُلِّ وَسيلَةٍ قَبلَها، فإذا عُجِزَ فالضَّروراتُ تُبيحُ المَحظوراتِ، وهيَ بِحَسَبِ التَّرتيبِ: "التَّرجَمَةُ أَوَّلًا، فإذا لَم يُوجَد لِلَّفظِ الأَعجَمِيِّ مُقابِلٌ عَرَبِيٌّ فالاشتِقاقُ ثانيًا، فيُشتَقُّ لَفظٌ مِن كلمَةٍ عَرَبيَّةٍ تُؤَدِّي مَعنى المُسَمّى، فإذا عَجَزْنا فالمَجازُ ثالِثًا، فيُتَجَوَّزُ لِلَّفظِ مَجازٌ بِعَلاقَةٍ في المَعنى بينَ المُسَمّى والمَجازِ، فإذا حَصَلَ العَجزُ يُنحَتُ لِلكَلِمَةِ لَفظٌ مُرَكَّبٌ مِن كَلِمَتَيْنِ يُؤَدِّي مَعناهُما مَدلولَ الشَّيءِ المُسَمّى، فإذا حَصَلَ العَجزُ يُعَرَّبُ اللَّفظُ تَعريبًا مُطابِقًا لِقَواعِدِ اللُّغَةِ"(٤٩). وجاءَ بَعدَ الدُّكتور أَحمَد عيسى الدُّكتور ممدوح محمَّد خسارة فاختَزَلَها في ثَلاثِ وَسائلَ فَقَط مُدرِجًا بَعضَها في بَعضٍ ومُرَتِّبًا إيّاها بِحَسَبِ أَولَوِيّاتِ ما يَنبَغي اللُّجوءُ إليهِ، فكانَتْ عِندَهُ على النَّحوِ الآتي: التَّرجَمَةُ أَوَّلًا، فإن تَعَذَّرَتْ فالتَّوليدُ

(الذي يَندَرِجُ فيهِ الاشتِقاقُ والمَجازُ) ثانيًا، فإن تَعَذَّرَ فالاقتِراضُ (الذي يَندَرِجُ فيهِ التَّعريبُ والتَّدخيلُ) ثالثًا(٥٠).

وسأُورِدُ في الآتي وَسائلَ وَضعِ المُصطَلَحِ بِحَسَبِ سَوقِ الدُّكتور أَحمَد مَطلوب في قِسمَتِهِ لَها عِندَ المُحْدَثِينَ.

١. الارتِجال:

عَرَّفَ الدُّكتور أَحمَد مَطلوب الارتِجالَ بِأَنَّهُ وَضعُ كَلِماتٍ جَديدَةٍ لَم تَكُن مَعروفَةً أَو مُستَعمَلَةً مِن قَبلُ. وضَرَبَ مَثَلَيْنِ لِلارتِجالِ عِندَ العَرَبِ قَديمًا؛ أَحَدُهُما تَسمِيَةُ النّابِغَةِ الأَرضَ التي لَم تُحفَرْ قَطُّ ولَم تُحرَثْ إذا فُعِلَ بِها ذلكَ (مَظلومَة)؛ والآخَرُ تَسمِيَةُ الذينَ أَدرَكوا الجاهِلِيَّةَ والإسلامَ (مُخَضْرِمين)(٥١). وهذانِ المَثَلانِ أَورَدَهُما الجاحِظُ مِن ضِمنِ عِدَّةِ أَمثِلَةٍ أُخرى لِوَضعِ كَلِماتٍ بَعدَ الإسلامِ لَم يَعرِفْها العَرَبُ في الجاهِلِيَّةِ، بَيدَ أَنَّهُ لَم يُسَمِّ ذلكَ ارتِجالًا ولَم يُسَمِّ الكَلِماتِ المَوضوعَةَ بِهذهِ الوَسيلَةِ مُرتَجَلَةً بَل ذَكَرَ أَنَّها أَسماءٌ حَدَثَتْ بَعدَ أَن لَم تَكُن وأَنَّها اشتُقَّتْ مِن أَسماءٍ مُتَقَدِّمَةٍ عَلى التَّشبيهِ، كتَسمِيَتِهِم مَن أَدرَكَ الجاهليَّةَ والإسلامَ مُخَضْرَمًا(٥٢)، ونَصَّ عَلى أَنَّ ما فَعَلَهُ النّابِغَةُ بِتَسمِيَتِهِ الأَرضَ المَذكورَةَ (مَظلومَة) في قَولِهِ:

إلّا الأَوارِيَّ لأيًا ما أُبَيِّنُها وَالنُّؤيَ كَالحَوضِ بِالمَظلومَةِ الجَلَدِ(٥٣)

اشتِقاقٌ مِن أَصلِ اللُّغَةِ(٥٤). لِذلكَ، أَرى أَن يُلحَقَ الارتِجالُ بِهذا المَعنى بِالاشتِقاقِ لِتَبقى وَسيلَةُ الارتِجالِ خاصَّةً بِاختِراعِ كَلِماتٍ جَديدَةٍ لا تَمُتُّ إلى مَوادِّ اللُّغَةِ بِصِلَةٍ أَو لا تُناظِرُ صيغَةً مِن صِيَغِها(٥٥). ويُشْبِهُ ذلكَ ما فَعَلَهُ الدُّكتور محمَّد عيد الذي أَطلَقَ عَلَيهِ اسمَ (الارتِجال بِالاشتِقاق)(٥٦)، والدُّكتور تَمّام حسّان الذي رَدَّ الارتِجالَ إلى (الوَضع مِن طَريقِ الاشتِقاقِ)، مُعَرِّفًا إيّاهُ بِأَنَّهُ ابتِداعُ المُفرَداتِ على الأَنماطِ القِياسِيَّةِ، ومُرَجِّحًا أَن يَكونَ استِعمالًا لِصيغَةٍ مُهمَلَةٍ مِن أَصلٍ اشتِقاقيٍّ بِعَينِهِ(٥٧).

والدُّكتور أَحمَد مَطلوب يُقِرُّ بِأَنَّ الارتِجالَ قَليلٌ في اللُّغاتِ بَعدَ تَطَوُّرِها واستِقرارِها، لكِنَّهُ مَعَ ذلكَ يَرَى أَنَّ الأَخذَ بِهِ نافِعٌ في وَضعِ المُصطَلَحاتِ الجَديدَةِ، ولا سِيَّما أَنَّ في العربيَّةِ ما يُعِينُ عَلَيهِ؛ إذ إنَّ حُروفَها تَخلُقُ مَلايينَ الكَلِماتِ التي لَم

يُستَعمَلْ مِنها إلّا القَليلُ، فيُمكِنُ أَن يُفادَ مِن غَيرِ المُستَعمَلِ أَو المُهمَلِ بِشَرطِ مُراعاةِ ائتِلافِ الحُروفِ وتَرْكِ ما لا يَجوزُ ائتِلافُهُ في كَلامِ العَرَبِ(٥٨).

٢. الاشتِقاق:

الاشتِقاقُ عِندَ الدُّكتور أَحمَد مَطلوب هوَ "أَخذُ كَلِمَةٍ أَو أَكثَرَ مِن أُخرى لِمُناسَبَةٍ بَينَ المَأخوذِ والمَأخوذِ منهُ في الأَصلِ اللَّفظِيِّ والمَعنَويِّ لِيُدَلَّ بِالثّانِيَةِ عَلى المَعنى الأَصلِيِّ مَعَ زِيادَةٍ مُفيدَةٍ لأَجلِها اختَلَفَتْ بَعضُ حُروفِها أَو حَرَكاتِها أَو هُما مَعًا"(٥٩). وأَظُنَّ أَنَّ ثَمَّةَ وَهمًا قَد وَقَعَ في قَولِ الدُّكتور: "أَخذُ كَلِمَةٍ أَو أَكثَرَ مِن أُخرى"، وأَنَّ الصَّحيحَ هوَ: "أَخذُ كَلِمَةٍ مِن كَلِمَةٍ أَو أَكثَرَ"(٦٠)، لِيَشمَلَ التَّعريفُ جَميعَ أَقسامِ الاشتِقاقِ ولا سِيَّما النَّحتُ الذي لا يَكونُ إلّا بِالأَخذِ مِن أَكثَرَ مِن كَلِمَةٍ، عَلى ما سيَأتي إيضاحُهُ.

وذَكَرَ الدُّكتور أَنَّ القُدَماءَ قَد حَصَروا الاشتِقاقَ في مَسائلَ مُعَيَّنَةٍ ولَم يُطلِقوهُ، وأَنَّ عَرَبِيَّةَ العَصرِ الحَديثِ تَحتاجُ إليهِ كَثيرًا في وَضعِ المُصطَلَحاتِ، وأَنَّ مِمّا يُيَسِّرُ ذلكَ أَنَّ العربيَّةَ لُغَةٌ اشتِقاقِيَّةٌ وأَبنِيَة المُشتَقّاتِ فيها كَثيرَةٌ، لكِنَّها لَم تُستَثمَرْ كما يَنبَغي إلى الآن جَهلًا أَو تَزَمُّتًا(٦١).

٣. القِياس:

ذَكَرْنا آنِفًا رُجحانَ إدماجِ القِياسِ في الاشتِقاقِ وعَدَمِ جَعلِهِ وَسيلَةً مُستَقِلَّةً. وقَد عَرَّفَهُ الدُّكتور بِأَنَّهُ "حَملُ مَجهولٍ عَلى مَعلومٍ، وحَملُ غَيرِ المَنقولِ عَلى ما نُقِلَ، وحَملُ ما لَم يُسمَع عَلى ما سُمِعَ في حُكمٍ مِن الأَحكامِ وبِصِلَةٍ جامِعَةٍ بَينَهُما"(٦٢).

٤. المَجاز:

عَرَّفَ الدُّكتور أَحمَد مَطلوب المَجازَ بِأَنَّهُ "نَقلُ الكَلِمَةِ مِن المَعنى القَديمِ إلى مَعنًى جَديدٍ مَعَ قَرينَةٍ تَدُلُّ عَلى ذلكَ النَّقلِ"(٦٣). ومِن الواضِحِ أَنَّ الدُّكتور أَرادَ بِتَعريفِهِ هذا إدخالَ (النَّقل) في (المَجاز)، والنَّقلُ هوَ أَن يُعمَدَ إلى لَفظٍ مَوضوعٍ في الأَصلِ لِمَعنًى مُحَدَّدٍ فيُستَعمَلَ في مَعنًى آخَرَ لِمُناسَبَةٍ فاشتَهَرَ في المَعنى الثّاني وتُرِكَ استِعمالُهُ في الأَوَّلِ(٦٤). وقَد أَولى الدُّكتور أَحمَد مَطلوب المَنقولاتِ اهتِمامًا كَبيرًا، فنَجِدُ الكَلامَ عَلَيها

حاضِرًا في كَثيرٍ مِن كِتاباتِهِ في مَوضوعِ الحَقائقِ وأَنواعِها وصِلَتِها بِوَضعِ المُصطَلَحاتِ، إذ قَسَّمَها عَلى ثَلاثَةِ أَقسامٍ رَئيسَةٍ هيَ:

أ. الحَقيقَةُ اللُّغَوِيَّةُ:

يُمكِنُ القَولُ إنَّ هذا النَّوعَ مِن الحَقائقِ هوَ الذي يُقابِلُ المَجازَ. وقَد عَرَّفَها االدُّكتور أَحمَد مَطلوب بِأَنَّها استِعمالُ اللَفظِ في وَضعِهِ الأَوَّلِ بِحَيثُ لا يَتَبادَرُ إلى الذِّهنِ غَيرُ ذلكَ عِندَ الإطلاقِ(٦٥).

ب. الحَقيقَةُ العُرفِيَّة:

عَرَّفَها الدُّكتور أَحمَد مَطلوب بِأَنَّها نَقلُ اللَفظِ مِن تَسمِيَتِهِ اللُّغَوِيَّةِ إلى غَيرِها بِعُرفِ الاستِعمالِ الذي قَد يَكونُ عامًّا كاستِعمالِ لَفظِ (الدّابَّة) بِالعُرفِ العامِّ في ذي الأَربَعِ، وقَد يَكونُ خاصًّا كاستِعمالِ لَفظِ (الفِعل) بِعُرفِ النَّحوِ في الكَلِمَةِ المَخصوصَةِ(٦٦). وأَلفاظُ الحَقيقَةِ العُرفِيَّةِ الخاصَّةِ هيَ التي يُعنى بِها عِلمُ المُصطَلَحِ؛ لأَنَّها أَساسُ المُصطَلَحاتِ العِلميَّةِ في كُلِّ فَرعٍ مِن فُروعِ العِلمِ والمَعرِفَةِ وفي ما يُتَّفَقُ عليهِ في بيئةٍ مِن البيئاتِ أَو عَهدٍ مِن العُهودِ(٦٧).

ت. الحَقيقَةُ الشَّرعِيَّة:

أَورَدَ الدُّكتور أَحمَد مَطلوب لِهذا النَّوعِ مِن الحَقائقِ تَعريفًا مُفادُهُ أَنَّها اللَفظُ الذي يُستَفادُ مِن جِهَةِ الشَّرعِ وَضعُهُ لِمَعنًى غَيرِ المَعنى الذي كانَ يَدُلُّ عليهِ في أَصلِ وَضعِهِ اللُّغَوِيِّ، ومِثالُهُ لَفظُ (الصَّلاة) إذا استَعمَلَهُ المُخاطَبُ بِعُرفِ الشَّرعِ في العِبادَةِ المَخصوصَةِ(٦٨). ورأى الدُّكتور أَنَّ البَحثَ في الحَقيقَةِ الشَّرعِيَّةِ يَفتَحُ البابَ أَمامَ تَعريبِ العُلومِ وفُنونِ الحَضارَةِ الجَديدَةِ؛ لأَنَّ الأَساسَ الذي تَقومُ عليهِ الحَقيقَةُ الشَّرعِيَّةُ يَنطَبِقُ عَلى الحَقيقَةِ العُرفِيَّةِ، فكِلتا الحَقيقَتَيْنِ مَجازٌ، لكِن حينَ يَستَعمِلُهُ العُلَماءُ أَو أَصحابُ الحِرَفِ والصِّناعاتِ يُصبِحُ مُصطَلَحًا أَو لَفظًا حَضارِيًّا لا يَنصَرِفُ الذِّهنُ إلى غَيرِهِ، بَل قَد يُنسى أَصلُهُ القَديمُ(٦٩).

٥. التَّوليد:

ذَكَرْنا آنِفًا رُجحانَ أَن يَكونَ التَّوليدُ هوَ الوَسيلَةَ الرَّئيسَةَ الثّانِيَةَ لِوَضعِ المُصطَلَحِ بَعدَ التَّرجَمَةِ، وأَنَّهُ يَنقَسِمُ عَلى قِسمَيْنِ؛ أَحَدُهُما الاشتِقاقُ؛ والآخَرُ المَجازُ.

وعَلى الرَّغمِ مِن أَنَّ الدُّكتور أَحمَد مَطلوب قَد جَعَلَهُ وَسيلَةً بِرأسِها، نَجِدُهُ يَنُصُّ عَلى أَنَّهُ يَكونُ بِالاشتِقاقِ أَو المَجازِ أَو النَّقلِ(٧٠)، وهذا مُوافِقٌ لِما ذَكَرْنا.

٦. الاقتِراض:

عَرَّفَهُ الدُّكتور أَحمَد مَطلوب بِأَنَّهُ أَخذُ كَلِمَةٍ أَو أُسلوبٍ مِن لُغَةٍ واستِعمالُهُما في لُغَةٍ أُخرى(٧١). وذَكَرَ أَنَّهُ عَلى قِسمَيْنِ؛ أَحَدُهُما: التَّعريبُ، وعَرَّفَهُ بِأَنَّهُ أَن تُصاغَ الأَلفاظُ الأَجنَبِيَّةُ صِياغَةً لا تَخرُجُ عَن ذَوقِ العربيَّةِ، وأَن تَكونَ خاضِعَةً لِمَقاييسِ العَرَبِيَّةِ وأَبنِيَتِها وحُروفِها وجَرسِها، ويَشمَلُ ذلكَ الأَعلامَ والمُصطَلَحاتِ التي يَستَعصي علينا وَضعُ لَفظٍ عَرَبِيٍّ لَها الآنَ(٧٢)؛ والقِسمُ الآخَرُ ثَمَرَتُهُ الدَّخيلُ، وعَرَّفَهُ بِأَنَّهُ ما بَقِيَ عَلى وَزنٍ غَريبٍ في اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ، ولَم يَخضَعْ لِمَقاييسِ العربيَّةِ وأَبنِيَتِها وجَرسِها، وذَكَرَ أَنَّهُ مُفيدٌ في نَقلِ المُصطَلَحاتِ العِلميَّةِ التي لا يُمكِنُ صَوغُها عَلى وَفقِ الأَبنِيَةِ العَرَبِيَّةِ، وبِذلكَ يُتاحُ إدخالُ ما لا يُعَرَّبُ عِندَ الضَّرورَةِ القُصوى(٧٣).

٧. النَّحت:

سَبَقَ أَن ذَكَرْنا أَنَّ مِن أَهلِ العِلمِ مَن أَدرَجَ النَّحتَ في الاشتِقاقِ، بَيدَ أَنَّ الدُّكتور أَحمَد مَطلوب أَفرَدَهُ عَنهُ، وعَرَّفَهُ بِأَنَّهُ أَخذُ كَلِمَةٍ مِن كَلِمَتَيْنِ أَو أَكثَرَ مَعَ المُناسَبَةِ بَينَ المَأخوذِ والمَأخوذِ مِنهُ حَتّى لا يَقَعَ لبسٌ، نَحو أَن يُقالَ: بَسمَلَ، مِن (بِسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيم)، وذَكَرَ أَنَّهُ إنَّما يُلجَأُ إليهِ لِلاختِصارِ(٧٤)، وأَنَّهُ لَيسَ كَثيرًا في العَرَبِيَّةِ وأَنَّ هذهِ القِلَّةَ لا تُبيحُ التَّوَسُّعَ فيهِ لأَنَّهُ غَيرُ مُستَساغٍ في كَثيرٍ مِن الصِّيَغِ ولا سِيَّما ما استَعمَلَهُ بَعضُ المُحْدَثينَ في مُؤَلَّفاتِهِم ومُترَجَماتِهِم، ولِذلكَ قَد يَكونُ استِعمالُ كَلِمَتَيْنِ أَو أَكثَرَ خَيرًا وأَجدى إذا أَدّى النَّحتُ إلى مُصطَلَحاتٍ لا يَقبَلُها الذَّوقُ السَّليمُ ولا الدِّقَّةُ العِلميَّةُ كقَولِ بَعضِهِم في (فَحم السُّكَّر): فَحْمَسّ، أَو فَسْكَرّ، أَو فَحْسَكّ، أَو فَحْكَرّ، أَو قَولِهِم في (كبريت + أكسيجين + حديد): كُبْأَكْحَدّ، بَدَلًا مِن (كبريتات الحَديد)(٧٥). وقَد تَجَلّى مَوقِفُ الدُّكتور أَحمَد مَطلوب مِن النَّحتِ وَسيلَةً لِوَضعِ المُصطَلَحاتِ الحَديثَةِ في القَرارِ الخاصِّ بِالنَّحتِ الذي وَضَعَتْهُ لجنَةُ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ في المَجمَعِ العِلميِّ العِراقِيِّ التي كانَ الدُّكتور أَحَدَ أَعضائها، ونَصُّ القَرارِ هوَ: "عَدَمُ إجازَةِ النَّحتِ إلّا عِندَ عَدَمِ العُثورِ

عَلى لَفظٍ عَرَبِيٍّ قَديمٍ واستِنفادِ وَسائِلِ تَنمِيَةِ اللُّغَةِ مِن اشتِقاقٍ ومَجازٍ واستِعارَةٍ لُغَوِيَّةٍ وتَرجَمَةٍ، عَلى أَن تُلجِئَ إليهِ ضَرورةٌ قُصوى وأَن يُراعى في اللَّفظِ المَنحوتِ الذَّوقُ العَرَبِيُّ وعَدَمُ اللبسِ"(٧٦).

رابِعًا. قَواعِدُ وَضعِ المُصطَلَحاتِ:

تُفصِحُ عَن قَواعِدِ وَضعِ المُصطَلَحِ عِندَ الدُّكتور أَحمَد مَطلوب مَجموعَةُ القَواعِدِ العامَّةِ لِوَضعِ المُصطَلَحاتِ التي وَضَعَتْها لجنَةُ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ في المَجمَعِ العِلمِيِّ العِراقِيِّ التي كانَ هوَ أَحَدَ أَعضائها. ويُلحَظُ تَقارُبُ عَدَدٍ مِن هذهِ القَواعِدِ معَ القَواعِدِ التي وَضَعَتْها المَجامِعُ اللُّغَوِيَّةُ الأُخرى في العالَمِ العَرَبِيِّ ولا سِيَّما مَجمَعُ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ القاهِرِيُّ، ويُلحَظُ كذلكَ تَقارُبُها الكَبيرُ جِدًّا مَعَ المَبادِئِ الأَساسِيَّةِ لاختِيارِ المُصطَلَحاتِ العِلميَّةِ ووَضعِها التي أَقَرَّتْها نَدوَةُ تَوحيدِ مَنهَجِيّاتِ وَضعِ المُصطَلَحِ العِلمِيِّ العَرَبِيِّ التي عُقِدَتْ في الرّباطِ عامَ ١٩٨١ والتي اشتَرَكَتْ فيها عِدَّةُ هَيئاتٍ ومُؤَسَّساتٍ مِنها المَجمَعُ العِلمِيُّ العِراقِيُّ. وسأَسرُدُ في الآتي قَواعِدَ المَجمَعِ العِلمِيِّ العِراقِيِّ مُبَيِّنًا نِقاطَ التَّداخُلِ بَينَها وبَينَ قَواعِدِ مَجمَعِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ القاهِرِيِّ ومَبادِئِ نَدوَةِ تَوحيدِ المَنهَجِيّاتِ، أَو نِقاطَ مُخالَفَةِ بَعضِ أَهلِ العِلمِ لِبَعضِها.

١. القاعِدَةُ الأُولى: مُراعاةُ التَّماثُلِ أَو التَّشارُكِ بَينَ مَدلولَي اللَّفظَةِ اللُّغَوِيِّ والاصطِلاحِيِّ ولَو لأَدنى مُلابَسَةٍ(٧٧). وجاءَ في قَراراتِ المَجمَعِ القاهِرِيِّ أَنَّهُ يَحسُنُ ذِكرُ المُناسَبَةِ أَو الأَصلِ اللُّغَوِيِّ الذي يُعتَمَدُ عَلَيهِ في اختِيارِ الكَلِماتِ(٧٨)، وشَدَّدَتْ نَدوَةُ الرّباطِ عَلى ضَرورَةِ ذلكَ(٧٩).

٢. القاعِدَةُ الثّانِيَةُ: الاقتِصارُ عَلى مُصطَلَحٍ واحِدٍ لِلمَفهومِ العِلمِيِّ الواحِدِ(٨٠). ونَصَّ أَحَدُ قَراراتِ المَجمَعِ القاهِرِيِّ عَلى أَنَّ المُصطَلَحاتِ العِلميَّةَ والفَنِّيَّةَ والصِّناعِيَّةَ يَجِبُ أَن يُقتَصَرَ فيها عَلى اسمٍ واحِدٍ خاصٍّ لِكُلِّ مَعنًى(٨١).

٣. القاعِدَةُ الثّالِثَةُ: تَجَنُّبُ تَعَدُّدِ الدَّلالاتِ لِلمُصطَلَحِ الواحِدِ(٨٢)، وأَكَّدَتْ نَدوَةُ الرّباطِ ذلكَ(٨٣). ويُلحَظُ تَكامُلُ القاعِدَتَيْنِ الثّانِيَةِ والثّالِثَةِ؛ فالقاعِدَةُ الثّانِيَةُ تُوجِبُ تَوحيدَ المُصطَلَحِ وعَدَمَ تَعَدُّدِ المُصطَلَحاتِ الدّالَّةِ عَلى مَفهومٍ واحِدٍ، والقاعِدَةُ الثّالِثَةُ تُوجِبُ

تَوحيدَ المَفهومِ وعَدَمَ تَعَدُّدِ مَفاهيمِ المُصطَلَحِ الواحِدِ. فالقاعِدَةُ الثّانِيَةُ تُحاوِلُ تَجَنُّبَ مُشكِلَةِ التَّرادُفِ في الاصطِلاحِ، أَمّا القاعِدَةُ الثّالِثَةُ فتَسعى إلى تَجَنُّبِ مُشكِلَةِ الاشتِراكِ اللَفظِيِّ فيها(٨٤).

٤. القاعِدَةُ الرّابِعَةُ: التِزامُ ما استَقَرَّ قَديمًا مِن مُصطَلَحاتٍ عَرَبِيَّةٍ وهوَ صالِحٌ لِلاستِعمالِ الجَديدِ(٨٥). وكذلكَ فَضَّلَ المَجمَعُ القاهِرِيُّ المُصطَلَحاتِ العَرَبِيَّةَ القَديمَةَ عَلى الجَديدَةِ، إلّا إذا شاعَتْ(٨٦)، ووافَقَتْهُ نَدوَةُ الرّباطِ في ذلكَ(٨٧).

٥. القاعِدَةُ الخامِسَةُ: تَجَنُّبُ المُصطَلَحاتِ الأَجنَبِيَّةِ(٨٨). ونَصَّ المَبدَأُ السّابِعُ مِن مَبادِئِ نَدوَةِ الرّباطِ عَلى تَفضيلِ الكَلِماتِ العَرَبِيَّةِ الفَصيحَةِ عَلى الكَلِماتِ المُعَرَّبَةِ(٨٩).

٦. القاعِدَةُ السّادِسَةُ: إيثارُ اللَفظَةِ المَأنوسَةِ عَلى اللَفظَةِ النّافِرَةِ الوَحشِيَّةِ أَو الصَّعبَةِ النُّطقِ(٩٠). وكذلكَ آثَرَ المَجمَعُ القاهِرِيُّ السُّهولَةَ في اختيارِ أَلفاظِ الشُّؤونِ العامَّةِ، وأَوصى أَن تُدَقِّقَ لجنَةُ الشُّؤونِ العامَّةِ اختيارَ الكَلِماتِ بِحَيثُ تَكونُ سَهلَةً خَفيفَةً عَلى اللِسانِ بِقَدرِ الإمكانِ(٩١)، وفَضَّلَتْ نَدوَةُ الرّباطِ الصِّيغَةَ الجَزلَةَ الواضِحَةَ عَلى النّافِرِ مِن الأَلفاظِ(٩٢).

٧. القاعِدَةُ السّابِعَةُ: أَلّا يُشتَقَّ مِن المُصطَلَحِ إلّا بِقَرارِ هَيئَةٍ عِلميَّةٍ مُختَصَّةٍ بِوَضعِ المُصطَلَحاتِ(٩٣).

٨. القاعِدَةُ الثّامِنَةُ: إيثارُ اللَفظَةِ المُفرَدَةِ عَلى المُصطَلَحِ المُرَكَّبِ أَو العِبارَةِ لِتَسهيلِ النِّسبَةِ والإضافَةِ ونَحوِهما(٩٤). ونَصَّ المَبدَأُ الحادِيَ عَشَرَ مِن مَبادِئِ نَدوَةِ الرّباطِ عَلى تَفضيلِ الكَلِمَةِ المُفرَدَةِ؛ لأَنَّها تُساعِدُ عَلى تَسهيلِ الاشتِقاقِ والنِّسبَةِ والإضافَةِ والتَّثنِيَةِ والجَمعِ(٩٥).

٩. القاعِدَةُ التّاسِعَةُ: تَجَنُّبُ الأَلفاظِ العامِّيَّةِ(٩٦). وأَوصى المَبدَأُ الثّامِنُ مِن مَبادِئِ نَدوَةِ الرّباطِ بِتَجَنُّبِ الكَلِماتِ العامِّيَّةِ إلّا عِندَ الاقتِضاءِ بِشَرطِ أَن تَكونَ مُشتَرَكَةً بَينَ عِدَّةِ لَهَجاتٍ عَرَبِيَّةٍ وأَن يُشارَ إلى عامِّيَّتِها بِأَن تُوضَعَ بَينَ قَوسَيْنِ مَثَلًا(٩٧).

١٠. القاعِدَةُ العاشِرَةُ: تَفضيلُ مُصطَلَحاتِ التُّراثِ العَرَبِيِّ عَلى المُوَلَّداتِ والمُحْدَثاتِ(٩٨). ولا يَخرُجُ مَضمونُ هذهِ القاعِدَةِ عَمّا جاءَتْ بِهِ القاعِدَةُ الرّابِعَةُ.

١١. القاعِدَةُ الحادِيَةَ عَشرَةَ: تَرجَمَةُ المُصطَلَحِ الأَجنَبِيِّ عِندَ ثُبوتِ دَلالَتِهِ عَلى مَعناهُ الاصطِلاحِيِّ(٩٩). وهذهِ القاعِدَةُ مُوافِقَةٌ لِلمَبدَإِ الثّانِيَ عَشَرَ مِن مَبادِئِ نَدوَةِ الرّباطِ(١٠٠). وقَد أَوضَحَ الدُّكتور جَميل المَلائكَة هذهِ القاعِدَةَ بِما ذَكَرَهُ مِن وُجوبِ النَّظَرِ عِندَ اختِيارِ مُصطَلَحٍ عَرَبِيٍّ يُقابِلُ المُصطَلَحَ الأَجنَبِيَّ إلى المَدلولِ الاصطِلاحِيِّ لِلمُصطَلَحِ الأَجنَبِيِّ قَبلَ مَعناهُ اللُّغَوِيِّ؛ لأَنَّ كَثيرًا مِن المُصطَلَحاتِ العِلميَّةِ رُبَّما لا يُؤَدِّي مَعناها اللُّغَوِيُّ سِوى جُزءٍ ضَئيلٍ مِن مَدلولِها الاصطِلاحِيِّ، أَو لا يَربِطُ بَينَهُما سِوى عَلاقَةٍ ضَعيفَةٍ، لكِنَّ واضِعِي المُصطَلَحِ يَتَواضَعونَ عَلى إضفاءِ مَدلولٍ مُعَيَّنٍ عَلى لَفظٍ عِندَما لا يَجِدونَ اللَّفظَ الذي يُؤَدِّي ذلكَ المَدلولَ ويَستَوعِبُهُ(١٠١).

١٢. القاعِدَةُ الثّانِيَةَ عَشرَةَ: تَجَنُّبُ تَعريبِ المُصطَلَحاتِ الأَجنَبِيَّةِ إلّا إذا تَعَذَّرَ العُثورُ عَلى لَفظٍ عَرَبِيٍّ مُوائِمٍ(١٠٢). وكانَ المَجمَعُ القاهِرِيُّ قَد أَصدَرَ قَرارًا بِشَأنِ التَّعريبِ يُوافِقُ مَضمونُهُ مَضمونَ قَرارِ المَجمَعِ العِراقِيِّ هذا، إذ جاءَ فيهِ أَنَّهُ "يُجيزُ المَجمَعُ أَن يُستَعمَلَ بَعضُ الأَلفاظِ الأَعجَمِيَّةِ عِندَ الضَّرورَةِ عَلى طَريقَةِ العَرَبِ في تَعريبِهِم"(١٠٣)، ونَصَّ المَبدَأُ السّابِعَ عَشَرَ مِن مَبادِئِ نَدوَةِ الرّباطِ عَلى أَنَّ التَّعريبَ إنَّما يَكونُ عِندَ الحاجَةِ، ولا سِيَّما في حالَةِ المُصطَلَحاتِ ذاتِ الصِّيغَةِ العالَمِيَّةِ كالأَلفاظِ ذاتِ الأَصلِ اليونانِيِّ أَو اللاتينِيِّ أَو أَسماءِ العُلَماءِ المُستَعمَلَةِ مُصطَلَحاتٍ أَو العَناصِرِ والمُرَكَّباتِ الكيماوِيَّةِ(١٠٤).

١٣. القاعِدَةُ الثّالِثَةَ عَشرَةَ: أَن يُراعى عِندَ استِعمالِ الأَلفاظِ الأَعجَمِيَّةِ أَسهَلُ نُطقٍ في رَسمِ الأَلفاظِ المُعَرَّبَةِ عِندَ اختِلافِ نُطقِها بِاللُّغاتِ الأَعجَمِيَّةِ، وإحداثُ بَعضِ التَّغييرِ في نُطقِ المُصطَلَحِ المُعَرَّبِ ورَسمِهِ لِيَتَّسِقَ مَعَ النُّطقِ العَرَبِيِّ(١٠٥). وهذهِ القاعِدَةُ مُوافِقَةٌ لِما نَصَّتْ عَلَيهِ مُقَرَّراتُ المَجمَعِ القاهِرِيِّ مِن النُّطقِ بِالاسمِ المُعَرَّبِ عَلى الصُّورَةِ التي

العدد ٦١

٧ شعبان ١٤٤١هـ
٣١ آذار ٢٠٢٠م

نَطَقَتْ بِها العَرَبُ(١٠٦)، ومُوافِقَةٌ كذلِكَ لِمُتَضَمَّنَاتِ المَبدَإِ السّابِعَ عَشَرَ مِن مَبادِئ نَدوَةِ الرّباطِ الخاصِّ بِالتَّعريبِ(١٠٧).

١٤. القاعِدَةُ الرّابِعَةَ عَشرَةَ: تَجَنُّبُ استِعمالِ السَّوابِقِ واللَّواحِقِ الأَجنَبِيَّةِ؛ لأَنَّ العَرَبِيَّةَ لُغَةٌ اشتِقاقِيَّةٌ لا إلصاقِيَّةٌ(١٠٨). وحاصِلُ هذهِ القاعِدَةِ الحَثُّ عَلى اعتِمادِ تَرجَمَةِ المُصطَلَحاتِ الأَجنَبِيَّةِ التي فيها سَوابِقُ أَو لَواحِقُ بِالأَبنِيَةِ الصَّرفِيَّةِ العَرَبِيَّةِ، بُغيَةَ إيجادِ قاعِدَةٍ مُطَّرِدَةٍ تُسَهِّلُ تَوفيرَ المُقابِلاتِ العَرَبِيَّةِ لِلكَلِماتِ المُشتَمِلَةِ عَلى تِلكَ اللَّواصِقِ(١٠٩).

١٥. القاعِدَةُ الخامِسَةَ عَشرَةَ: استِعمالُ كُلِّ لَفظٍ مِن الأَلفاظِ المُتَرادِفَةِ في مَعناهُ الخاصِّ في المُصطَلَحاتِ العِلميَّةِ؛ لأَنَّ المُتَرادِفاتِ كَثيرًا مّا تَكونُ أَوصافًا لا تُرادُ بِها المُطابَقَةُ التّامَّةُ في المَعنى(١١٠). ولا يَخرُجُ مَضمونُ هذهِ القاعِدَةِ عَمّا جاءَ في المَبدَأَينِ الثّالِثَ عَشَرَ والخامِسَ عَشَرَ مِن مَبادِئ نَدوَةِ الرّباطِ(١١١).

١٦. القاعِدَةُ السّادِسَةَ عَشرَةَ: أَلّا يُلجَأَ إلى النَّحتِ إلّا عِندَ عَدَمِ العُثورِ عَلى لَفظٍ عَرَبِيٍّ قَديمٍ واستِنفادِ وَسائِلِ اللُّغَةِ مِن اشتِقاقٍ ومَجازٍ واستِعارَةٍ لُغَوِيَّةٍ وتَرجَمَةٍ، وأَن يُراعى في اللَّفظِ المَنحوتِ الذَّوقُ العَرَبِيُّ وعَدَمُ اللَّبسِ(١١٢). ولا يَختَلِفُ مَضمونُ هذهِ القاعِدَةِ عَمّا قَرَّرَتْهُ اللجنَةُ التي كانَ المَجمَعُ القاهِرِيُّ قَد شَكَّلَها عامَ ١٩٤٧ لِبَحثِ مَوضوعِ النَّحتِ ومَدى الاستِفادَةِ مِنهُ، إذ وافَقَتْ عَلى إباحَتِهِ عِندَما تُلجِئُ إليهِ الضَّرورَةُ العِلميَّةُ(١١٣).

وبَعدُ، فما مَضى لَيسَ سِوى غَيضٍ مِن فَيضِ ما سَطَّرَتْهُ أَنامِلِ أُستاذِنا الرّاحِلِ الدُّكتور أَحمَد مَطلوب في مَوضوعِ المُصطَلَحِ، ولَولا ضيقُ المساحَةِ المُخَصَّصَةِ لِهذا البَحثِ لَكَشَفْنا عَن المَزيدِ مِن جُهودِهِ في هذا المَجالِ الحَيَوِيِّ، فَرَحِمَ اللهُ راحِلَنا وجَزاهُ بِكُلِّ حَرفٍ كَتَبَهُ خِدمَةً لِلُغَتِنا الشَّريفَةِ حَسَنَةً تُثقِلُ ميزانَهُ، ﴿يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَن نَّفْسِهَا وَتُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ (النَّحل: ١١١).

نَتائجُ البَحث:

١. لَم يَكتَفِ الدُّكتور أَحمد مطلوب بِالتَّأليفِ في فَنٍّ واحِدٍ دونَ غَيرِهِ مِن فُنونِ العِلمِ، ولَم يُقْبِعْهُ في الوَقتِ نَفسِهِ عَدَمُ التَّخَصُّصِ الدَّقيقِ في أَحَدِ تِلكَ الفُنونِ. فضَرَبَ، مِن جِهَةٍ، بِسَهمٍ وافِرٍ في مُختَلَفِ حُقولِ العِلمِ كالبَلاغَةِ، والأَدَبِ ونَقدِهِ، واللُّغَةِ. واختارَ، مِن جِهَةٍ أُخرى، حَقلَ المُصطَلَحِ لِيَكونَ اللَونَ الأَبرَزَ وَسطَ أَلوانِ تَصانيفِهِ.

٢. أَقَرَّ الدُّكتور أَحمَد مَطلوب بِصُعوبَةِ تَحديدِ الأَلفاظِ الحَضارِيَّةِ وحَصرِها؛ لأَنَّها قَد تَشمَلُ الفُنونَ الأَدَبيَّةَ والعُلومَ السِّياسِيَّةَ والاقتِصادِيَّةَ والاجتِماعيَّةَ والفَنِّيَّةَ، وقَد تَشمَلُ ما يَستَعمِلُهُ الإنسانُ مِن أَدَواتٍ. وأَخرَجَ غَيرُهُ مِن أَلفاظِ الحَضارَةِ أَلفاظَ الفُنونِ الأَدَبيَّةِ والعُلومِ السِّياسِيَّةِ والاقتِصادِيَّةِ والاجتِماعيَّةِ والفَنِّيَّةِ؛ لأَنَّها لَيسَتْ مُنجَزاتٍ مادِّيَّةً بَل هيَ مُنجَزاتٌ ثَقافِيَّةٌ أَوَّلًا، ولأَنَّها مُتَخَصِّصَةٌ وغَيرُ مُتَداوَلَةٍ ثانِيًا.

٣. قسَّمَ الدُّكتور أَحمَد مَطلوب، زَمَنِيًّا، ما ظَهَرَ مِن التَّأليف المُعجَمِيِّ المُصطَلَحِيِّ عَلى قِسمَيْنِ، هُما: المُعجَماتُ الخاصَّةُ التي تَضُمُّ مُصطَلَحاتٍ خاصَّةً بِعِلمٍ أَو فَنٍّ مُعَيَّنٍ؛ والمُعجَماتُ العامَّةُ التي تَضُمُّ مُصطَلَحاتِ عُلومٍ وفُنونٍ مُختَلِفَةٍ.

٤. جَعَلَ الدُّكتور أَحمَد مَطلوب وَسائلَ وَضعِ المُصطَلَحاتِ عِندَ العُرَبِ القُدَماءِ في مَوضِعٍ ثَلاثًا، وفي ثانٍ أَربَعًا، وفي ثالثٍ ستًّا، وفي رابِعٍ سَبعًا، هيَ: الارتِجالُ، والاشتِقاقُ، والقِياسُ، والمَجازُ، والتَّوليدُ، والاقتِراضُ، والنَّحتُ. ويَبدو أَنَّ الدُّكتور أَجمَلَ في الأَوَّلِ، وفَصَّلَ قَليلًا في الثّاني وأَكثَرَ في الثّالِثِ والرّابِعِ ما أَجمَلَهُ في الأَوَّلِ.

٥. تُفصِحُ عَن قَواعِدِ وَضعِ المُصطَلَحِ عِندَ الدُّكتور أَحمَد مَطلوب مَجموعَةُ القَواعِدِ العامَّةِ التي وَضَعَتْها لجنَةُ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ في المَجمَعِ العِلمِيِّ العِراقِيِّ التي كانَ هوَ أَحَدَ أَعضائها. ويُقارِبُ عَدَدٌ مِنها القَواعِدَ التي وَضَعَها مَجمَعُ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ القاهِرِيُّ، والمَبادِئَ الأَساسِيَّةَ لاختِيارِ المُصطَلَحاتِ العِلمِيَّةِ ووَضعِها التي أَقَرَّتْها نَدوَةُ تَوحيدِ مَنهَجِيّاتِ وَضعِ المُصطَلَحِ العِلمِيِّ العَرَبِيِّ التي عُقِدَتْ في الرِّباطِ عامَ ١٩٨١.

العدد ٦١

٧ شعبان ١٤٤١هـ

٣١ آذار ٢٠٢٠م

هوامش البحث

[١] – يُنظَر: رَفيقُ عُمري في كِتاباتِ الآخَرين: ١٢–١٣.

[٢] – كرِسالةِ الماجستير (أَحمَد مَطلوب وجُهودُهُ في تَحديدِ المُصطَلَحاتِ البَلاغيَّةِ والنَّقديَّة)، لِياسِر محمود حمّادي العبيديّ، التي نوقِشَتْ في كُلِّيَّةِ التَّربيةِ بِجامِعَةِ الأَنبارِ في عامِ ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

[٣] – كرِسالةِ الماجستير (أَحمَد مَطلوب وجُهودُهُ اللُّغَويَّة)، لِوجدان إبراهيم، التي نوقِشَتْ في كُلِّيَّةِ الآدابِ بِجامِعَةِ بغدادَ في عامِ ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

[٤] – رَواهُ مُسلِمٌ في صَحيحِه: ح٤١٩٩، كِتاب الوَصِيَّة، باب (ما يَلحَقُ الإنسانَ مِن الثَّوابِ بَعدَ وَفاتِه).

[٥] – المُعجَمُ الوَسيط: ٥٢٠.

[٦] – بُحوثٌ مُصطَلَحِيَّة: ٨.

[٧] – يُنظَر: المُصطَلَحاتُ العِلميَّةُ في اللُّغَةِ العَرَبيَّة: ٣–٤.

[٨] – يُنظَر: مُعجَمُ مُصطَلَحاتِ النَّقدِ العَرَبِيِّ القَديم: ١–٢؛ وبُحوثٌ مُصطَلَحِيَّة: ٩، و٩٩–١٠٠؛ وفي المُصطَلَحِ النَّقديّ: ١٠.

[٩] – يُنظَر: مِن قَضايا المُصطَلَحِ اللُّغَوِيِّ المُعاصِر: ١/١٤–١٥.

[١٠] – يُنظَر: الأُسُسُ اللُّغَويَّةُ لِعِلمِ المُصطَلَح: ١٢.

[١١] – يُنظَر: عِلمُ المُصطَلَح – أُسُسُهُ النَّظَرِيَّة وتَطبيقاتُهُ العَمَلِيَّة: ٣٧٢.

[١٢] – يُنظَر: أَلفاظٌ حَضارِيَّة: ٥.

[١٣] – يُنظَر: مُعجَمُ الحَضارَةِ الحَديثَة: ٦٠٢.

[١٤] – يُنظَر: أَلفاظٌ حَضارِيَّة: ٥.

[١٥] – يُنظَر: أَلفاظٌ حَضارِيَّة: ٥–٦.

[١٦] – يُنظَر: الفِكرُ اللُّغَويُّ وأَلفاظُ الحَضارَةِ عِندَ مَحمود تَيمور: ٤٨.

[١٧] – يُنظَر: عِلمُ المُصطَلَح – أُسُسُهُ النَّظَرِيَّة وتَطبيقاتُهُ العَمَلِيَّة: ٨١.

[١٨] – يُنظَر: عِلمُ المُصطَلَح – أُسُسُهُ النَّظَرِيَّة وتَطبيقاتُهُ العَمَلِيَّة: ٨٦–٨٧.

[١٩] – يُنظَر: بُحوثٌ مُصطَلَحِيَّة: ٩.

[٢٠] – يُنظَر: بُحوثٌ مُصطَلَحِيَّة: ١٠–١٢؛ وفي المُصطَلَحِ النَّقدِيّ: ١١.

[٢١] – يُنظَر: بُحوثٌ مُصطَلَحِيَّة: ١٠–١١.

[٢٢] – يُنظَر: البَيانُ والتَّبيين: ١/١٣٩؛ وبُحوثٌ مُصطَلَحِيَّة: ١٢؛ وفي المُصطَلَحِ النَّقدِيّ: ١١.

[٢٣] – يُنظَر: البَيانُ والتَّبيين: ١/١٣٩–١٤٠؛ ومُعجَمُ مُصطَلَحاتِ النَّقدِ العَرَبِيِّ القَديم: ٢؛ وبُحوثٌ مُصطَلَحِيَّة: ١٢؛ وفي المُصطَلَحِ النَّقدِيّ: ١١.

[٢٤] – يُنظَر: بُحوثٌ مُصطَلَحِيَّة: ١٥–١٦.

[٢٥] – يُنظَر: مِن قَضايا المُصطَلَحِ اللُّغَوِيِّ المُعاصِر: ١/٦٠.

[٢٦] – يُنظَر: مَفاتيحُ العُلوم: ١١.

[٢٧] – يُنظَر: بُحوثٌ مُصطَلَحِيَّة: ١٦، و٥٣.

[٢٨] – يُنظَر: مِن قَضايا المُصطَلَحِ اللُّغَوِيِّ المُعاصِر: ١/٦٠.

[٢٩] – يُنظَر: بُحوثٌ لُغَوِيَّة: ١٦١–٢٠٣؛ وبُحوثٌ مُصطَلَحِيَّة: ١٢٣–١٦٨.

[٣٠] – يُنظَر: بُحوثٌ مُصطَلَحِيَّة: ١٦، و٥٣–٥٤.

[٣١] – يُنظَر: بُحوثٌ مُصطَلَحِيَّة: ١٦، و٥٤.

[٣٢] – يُنظَر: بُحوثٌ مُصطَلَحِيَّة: ١٦، و٥٤.

[٣٣] – يُنظَر: مُعجَمُ مُصطَلَحاتِ النَّقدِ العَرَبِيِّ القَديم: ٦؛ وبُحوثٌ مُصطَلَحِيَّة: ٥٢؛ وفي المُصطَلَحِ النَّقدِيّ: ١٦–١٧.

[٣٤] – تُستَثنى مِن ذلِكَ التَّرجَمَةُ، فهيَ وَسيلَةٌ أَساسِيَّةٌ لِوَضعِ المُصطَلَحاتِ بَيدَ أَنَّها لا تُعَدُّ وَسيلَةً فَعّالَةً لِتَنمِيَةِ العَرَبِيَّةِ؛ لأَنَّ الأَلفاظَ المُتَوَصَّلَ إليها بالتَّرجَمَةِ مَوجودَةٌ بِأَلفاظِها ومَعانيها في المُعجَمِ العَرَبِيِّ القَديم، فمِن ثَمَّ ليسَ لَها إسهامٌ كَبيرٌ في تَنمِيَةِ العَرَبِيَّةِ، وإن عُدَّتْ مِن وَسائِلِ تَنمِيَتِها في أَحَدِ قَراراتِ لجنَةِ اللُّغَةِ العَرَبيَّةِ في المَجمَعِ العِلمِيِّ العِراقِيِّ التي كانَ الدُّكتور أَحمَد مَطلوب أَحَدَ أَعضائها. يُنظَر: حَرَكَةُ التَّعريبِ في العِراق: ١٨٢؛ والنَّحتُ في اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ –دِراسَةٌ ومُعجَم: ٣٨.

[٣٥] – يُنظَر: بُحوثٌ مُصطَلَحِيَّة: ١٧؛ وعَوامِلُ تَنمِيَةِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّة: ٦٦.

[٣٦] – يُنظَر: مُعجَمُ مُصطَلَحاتِ النَّقدِ العَرَبِيِّ القَديم: ٦؛ وبُحوثٌ مُصطَلَحِيَّة: ٥٢؛ وفي المُصطَلَحِ النَّقدِيّ: ١٦–١٧.

[٣٧] – يُنظَر: المُصطَلَحاتُ العِلمِيَّةُ في اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ في القَديمِ والحَديث: ٢٤.

[٣٨] – يُنظَر: بُحوثٌ مُصطَلَحِيَّة: ٧٨.

[٣٩] – يُنظَر: مَنهَجُ المُعجَمِيَّة: ٩٨–٩٩؛ وبُحوثٌ مُصطَلَحِيَّة: ٧٨. وأَمثِلَةُ تَحويلِ الفِئاتِ النَّحوِيَّةِ لِبَعضِ الكَلِماتِ في العَرَبِيَّةِ لِتُستَعمَلَ استِعمالًا جَديدًا: تَحويلُ الصِّفاتِ إلى أَسماءٍ نَحو (رَغيف) و(زَبيب) و(وَريد)؛ وتَحويلُ المَصادِرِ إلى أَسماءٍ نَحو (الظَّنّ) واحِد (الظُّنون) وهوَ في الأَصلِ مَصدَرٌ، و(الكَنز) واحِد (الكُنوز) وهوَ في الأَصلِ مَصدَرٌ. يُنظَر: عِلمُ المُصطَلَحِ وطَرائقُ وَضعِ المُصطَلَحاتِ في العَرَبِيَّة: ٩١–٩٣.

[٤٠] – يُنظَر: بُحوثٌ مُصطَلَحِيَّة: ٧٨.

[٤١] – يُنظَر: بُحوثٌ مُصطَلَحِيَّة: ١٧.

[٤٢] – يُنظَر: عِلمُ المُصطَلَحِ وطَرائقُ وَضعِ المُصطَلَحاتِ في العَرَبِيَّة: ٢٠.

[٤٣] – يُنظَر: مُعجَمُ مُصطَلَحاتِ النَّقدِ العَرَبِيِّ القَديم: ٦.

[٤٤] – يُنظَر: عِلمُ المُصطَلَحِ وطَرائقُ وَضعِ المُصطَلَحاتِ في العَرَبِيَّة: ٨٣.

[٤٥] – يُنظَر: عِلمُ المُصطَلَحِ وطَرائقُ وَضعِ المُصطَلَحاتِ في العَرَبِيَّة: ٢١٣.

[٤٦] – يُنظَر: عَوامِلُ تَنمِيَةِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّة: ٧٣، و٨٧.

[٤٧] – يُنظَر: عِلمُ المُصطَلَحِ وطَرائقُ وَضعِ المُصطَلَحاتِ في العَرَبِيَّة: ١٩.

[٤٨] – يُنظَر: عِلمُ المُصطَلَحِ وطَرائقُ وَضعِ المُصطَلَحاتِ في العَرَبِيَّة: ٨٣.

[٤٩] – التَّهذيب في أُصولِ التَّعريب: ١١٣.

[٥٠] – يُنظَر: عِلمُ المُصطَلَحِ وطَرائقُ وَضعِ المُصطَلَحاتِ في العَرَبِيَّة: ١٩–٢٠.

[٥١] – يُنظَر: بُحوثٌ مُصطَلَحِيَّة: ١٧.

[٥٢] – يُنظَر: الحَيَوان: ٢١٨/١. ودَليلُ أَنَّ الكلمَةَ مُشتَقَّةٌ مِن أَصلٍ مَعروفٍ عِندَ العَرَبِ ما نَقَلَهُ الزَّبيدِيُّ في (تاج العَروس) – مادَّة (خضرم): ١١١/٣٢، مِن أَنَّ سَبَبَ تَسمِيَةِ مَن أَدرَكَ الجاهليَّةَ والإسلامَ مُخَضْرِمًا، بِكَسرِ الرّاءِ، أَنَّ أَهلَ الجاهليَّةِ لَمّا دَخَلوا في الإسلامِ خَضرَموا آذانَ إبِلِهِم، أَي قَطَعوها، لِتَكونَ عَلامَةً لإسلامِهِم إن أُغيرَ عَلَيهِم أَو حُورِبوا، وأَمّا مَن اختارَ فَتحَ الرّاءِ مِن (مُخَضْرَم) فتَأويلُ التَّسميَةِ عِندَهُ أَنَّهُ قُطِعَ عَن الكُفرِ إلى الإسلامِ.

[٥٣] – ديوانُ النّابِغَةِ الذُّبيانِيّ: ٧٦. وذَكَرَ جامِعُ الدِّيوانِ محمَّد الطّاهر بن عاشور في هامِشِ التَّحقيق: ٧٧، أَنَّ (المَظلومَة) صِفَةٌ لِمَوصوفٍ مَحذوفٍ، أَي الأَرض المَظلومَة، وهيَ اليابِسَةُ التي انحَبَسَ عَنها المَطَرُ فكَأَنَّ المَطَرَ مَنَعَها حَقَّها إذ انقَطَعَ عَنها، أَو أَنَّ

الأَرضَ تُسَمّى مَظلومَةً إذا حَفَرَ فيها السّائرونَ في البَرِّيَّةِ حَوضًا ولَيسَتْ بِمَوضِعِ تَحويضٍ، فتُسَمّى مَظلومَةً لأَنَّها تُحفَرُ ولَيسَتْ مَوضِعَ حَفرٍ.

[٥٤] – يُنظَر: الحَيَوان: ١٥١/٥.

[٥٥] – يُنظَر: مِن أَسرارِ اللُّغَة: ٩٥.

[٥٦] – يُنظَر: في اللُّغَةِ ودِراسَتِها: ١٤٢–١٤٣.

[٥٧] – يُنظَر: الأُصول – دِراسَةٌ إبيستمولوجِيَّةٌ لأُصولِ الفِكرِ اللُّغَوِيِّ العَرَبِيّ: ٢٨٥.

[٥٨] – يُنظَر: بُحوثٌ مُصطَلَحِيَّة: ١٨.

[٥٩] – بُحوثٌ مُصطَلَحِيَّة: ١٩. ويُنظَر: فُصولٌ في العَرَبِيَّة: ٢٩٠–٢٩١؛ وأَبنِيَةُ الصَّرفِ في كِتابِ سيبَوَيْهِ – مُعجَمٌ ودِراسَة: ١٧١.

[٦٠] – يُنظَر: الاشتِقاق: ١.

[٦١] – يُنظَر: بُحوثٌ مُصطَلَحِيَّة: ١٨.

[٦٢] – بُحوثٌ مُصطَلَحِيَّة: ٢٠.

[٦٣] – بُحوثٌ مُصطَلَحِيَّة: ٢١.

[٦٤] – يُنظَر: طُرُقُ الاستِدلالِ ومُقَدِّماتُها عِندَ المَناطِقَةِ والأُصولِيِّين: ٨٨.

[٦٥] – يُنظَر: بُحوثٌ لُغَوِيَّة: ٧١.

[٦٦] – يُنظَر: البَلاغَةُ والتَّطبيق: ٣٢٢.

[٦٧] – يُنظَر: بُحوثٌ لُغَوِيَّة: ٧١–٧٢.

[٦٨] – يُنظَر: بُحوثٌ لُغَوِيَّة: ٧٢؛ والبَلاغَةُ والتَّطبيق: ٣٢٢.

[٦٩] – يُنظَر: بُحوثٌ لُغَوِيَّة: ٨٣.

[٧٠] – يُنظَر: بُحوثٌ مُصطَلَحِيَّة: ٢٤.

[٧١] – يُنظَر: بُحوثٌ مُصطَلَحِيَّة: ٢٤.

[٧٢] – يُنظَر: حَرَكَةُ التَّعريبِ في العِراق: ١٩، و٣٦.

[٧٣] – يُنظَر: بُحوثٌ مُصطَلَحِيَّة: ٢٦، و٣٦.

[٧٤] – يُنظَر: فُصولٌ في العَرَبِيَّة: ٢٩٧؛ والنَّحتُ في اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ – دِراسَةٌ ومُعجَم: ٤.

[٧٥] – يُنظَر: بُحوثٌ مُصطَلَحِيَّة: ٢٨–٢٩؛ والاشتِقاق: ٤٣٦، و٤٤١.

العدد ٦١

٧ شعبان ١٤٤١هـ

٣١ آذار ٢٠٢٠م

[٧٦] – حَرَكَةُ التَّعريبِ في العِراق: ١٨٢. ويُنظَر: النَّحتُ في اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ – دِراسَةٌ ومُعجَم: ٣٨.

[٧٧] – يُنظَر: بُحوثٌ مُصطَلَحِيَّة: ٤١، و١١٥.

[٧٨] – يُنظَر: مَجمَعُ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ في ثَلاثِينَ عامًا ١٩٣٢–١٩٦٢: ١٥٠.

[٧٩] – يُنظَر: نَدوَةُ تَوحيدِ مَنهَجِيّاتِ وَضعِ المُصطَلَحِ العِلمِيِّ العَرَبِيّ: ١٧٥.

[٨٠] – يُنظَر: بُحوثٌ مُصطَلَحِيَّة: ٤١، و١١٥.

[٨١] – يُنظَر: مَجمَعُ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ في ثَلاثِينَ عامًا ١٩٣٢–١٩٦٢: ١٤٤.

[٨٢] – يُنظَر: بُحوثٌ مُصطَلَحِيَّة: ٤١، و١١٥.

[٨٣] – يُنظَر: نَدوَةُ تَوحيدِ مَنهَجِيّاتِ وَضعِ المُصطَلَحِ العِلمِيِّ العَرَبِيّ: ١٧٥.

[٨٤] – يُنظَر: مِن قَضايا المُصطَلَحِ اللُّغَوِيِّ المُعاصِر: ٨٩/١.

[٨٥] – يُنظَر: بُحوثٌ مُصطَلَحِيَّة: ٤١، و١١٥.

[٨٦] – يُنظَر: مَجمَعُ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ في ثَلاثِينَ عامًا ١٩٣٢–١٩٦٢: ١٤٣.

[٨٧] – يُنظَر: نَدوَةُ تَوحيدِ مَنهَجِيّاتِ وَضعِ المُصطَلَحِ العِلمِيِّ العَرَبِيّ: ١٧٥.

[٨٨] – يُنظَر: بُحوثٌ مُصطَلَحِيَّة: ٤١، و١١٥.

[٨٩] – يُنظَر: نَدوَةُ تَوحيدِ مَنهَجِيّاتِ وَضعِ المُصطَلَحِ العِلمِيِّ العَرَبِيّ: ١٧٦.

[٩٠] – يُنظَر: بُحوثٌ مُصطَلَحِيَّة: ٤١، و١١٥.

[٩١] – يُنظَر: مَجمَعُ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ في ثَلاثِينَ عامًا ١٩٣٢–١٩٦٢: ١٤٧.

[٩٢] – يُنظَر: نَدوَةُ تَوحيدِ مَنهَجِيّاتِ وَضعِ المُصطَلَحِ العِلمِيِّ العَرَبِيّ: ١٧٦.

[٩٣] – يُنظَر: بُحوثٌ مُصطَلَحِيَّة: ٤١، و١١٥.

[٩٤] – يُنظَر: بُحوثٌ مُصطَلَحِيَّة: ٤١، و١١٥.

[٩٥] – يُنظَر: نَدوَةُ تَوحيدِ مَنهَجِيّاتِ وَضعِ المُصطَلَحِ العِلمِيِّ العَرَبِيّ: ١٧٦.

[٩٦] – يُنظَر: بُحوثٌ مُصطَلَحِيَّة: ٤٢، و١١٥.

[٩٧] – يُنظَر: نَدوَةُ تَوحيدِ مَنهَجِيّاتِ وَضعِ المُصطَلَحِ العِلمِيِّ العَرَبِيّ: ١٧٦.

[٩٨] – يُنظَر: بُحوثٌ مُصطَلَحِيَّة: ٤٢، و١١٥.

[٩٩] – يُنظَر: بُحوثٌ مُصطَلَحِيَّة: ٤٢، و١١٥.

[١٠٠] – يُنظَر: نَدوَةُ تَوحيدِ مَنهَجِيّاتِ وَضعِ المُصطَلَحِ العِلمِيِّ العَرَبِيّ: ١٧٦.

[101] – يُنظَر: مِن قَضايا المُصطَلَحِ اللُّغَوِيِّ المُعاصِر: ١/١٣٣-١٣٤.

[102] – يُنظَر: بُحوثٌ مُصطَلَحِيَّة: ٤٢، و١١٦.

[103] – المَجامِعُ العَرَبِيَّةُ وقَضايا اللُّغَة: ٢١٧-٢١٨.

[104] – يُنظَر: نَدوَةُ تَوحيدِ مَنهَجِيّاتِ وَضعِ المُصطَلَحِ العِلمِيِّ العَرَبِيّ: ١٧٦.

[105] – يُنظَر: بُحوثٌ مُصطَلَحِيَّة: ٤٢، و١١٦.

[106] – يُنظَر: مِن قَضايا المُصطَلَحِ اللُّغَوِيِّ المُعاصِر: ١/١٦٧.

[107] – يُنظَر: نَدوَةُ تَوحيدِ مَنهَجِيّاتِ وَضعِ المُصطَلَحِ العِلمِيِّ العَرَبِيّ: ١٧٦.

[108] – يُنظَر: بُحوثٌ مُصطَلَحِيَّة: ٤٢، و١١٦.

[109] – يُنظَر: عِلمُ المُصطَلَحِ وطَرائقُ وَضعِ المُصطَلَحاتِ في العَرَبِيَّة: ٤٩-٥٠.

[110] – يُنظَر: بُحوثٌ مُصطَلَحِيَّة: ٤٢، و١١٦.

[111] – يُنظَر: نَدوَةُ تَوحيدِ مَنهَجِيّاتِ وَضعِ المُصطَلَحِ العِلمِيِّ العَرَبِيّ: ١٧٦.

[112] – يُنظَر: بُحوثٌ مُصطَلَحِيَّة: ٤٢-٤٣، و١١٦.

[113] – يُنظَر: المَجامِعُ العَرَبِيَّةُ وقَضايا اللُّغَة: ٢٤٤-٢٤٥.

مَصادِرُ البَحثِ ومَراجِعُه

– القُرآنُ الكَريم.

– أَبنِيَةُ الصَّرفِ في كِتابِ سيبَوَيْهِ – مُعجَمٌ ودِراسَة، الدُّكتورة خديجة الحديثيّ، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الطَّبعة الأُولى، ٢٠٠٣م.

– الأُسُسُ اللُّغَوِيَّةُ لِعِلمِ المُصطَلَح، الدُّكتور محمود فهمي حجازي، دار غريب، القاهرة، د.ط.، د.ت.

– الاشتِقاق، عبد الله أَمين، مطبعة لجنة التَّأليف والتَّرجمة والنَّشر، القاهرة، الطَّبعة الأُولى، ١٣٧٦هـ/١٩٥٦م.

– الأُصول – دِراسَةٌ إبيستمولوجِيَّةٌ لأُصولِ الفِكرِ اللُّغَوِيِّ العَرَبِيّ، الدُّكتور تمّام حسّان، دار الثَّقافة، الدّار البيضاء، الطَّبعة الأُولى، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

– أَلفاظٌ حَضارِيَّة، لجنة اللغة العربيَّة في المجمع العلميّ العراقيّ، مطبعة المجمع العلميّ، د.ط.، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

– بُحوثٌ لُغَوِيَّة، الدُّكتور أَحمد مطلوب، دار الفكر، عَمّان، الطَّبعة الأُولى، ١٩٨٧م.

– بُحوثٌ مُصطَلَحِيَّة، الدُّكتور أَحمد مطلوب، مطبعة المجمع العلميّ، العراق، د.ط.، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

– البَلاغَةُ والتَّطبيق، الدُّكتور أَحمد مطلوب والدُّكتور كامل حسن البصير، وزارة التَّعليم العالي والبحث العلميّ – جامعة بغداد، الطَّبعة الثّانية، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

– البَيانُ والتَّبيين، أَبو عُثمانَ عَمْرُو بنُ بَحرٍ الجاحِظ (٢٥٥هـ)، تَحقيق عبد السَّلام محمَّد هارون، دار الجيل، بيروت، د.ط.، د.ت.

– تاجُ العَروس مِن جَواهِرِ القاموس، أَبو الفَيضِ مُحَمَّدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عَبدِ الرَّزّاقِ الحُسَينِيُّ المُلَقَّبُ بِمُرتَضى الزَّبيديّ (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق مجموعة من المحقّقين، دار الهداية، القاهرة.

– التَّهذيب في أُصولِ التَّعريب، الدُّكتور أَحمد عيسى، دار الآفاق العربيَّة، القاهرة، الطَّبعة الأُولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

– حَرَكَةُ التَّعريبِ في العِراق، الدُّكتور أَحمد مطلوب، المنظَّمة العربيَّة للتَّربية والثَّقافة والعلوم – معهد البحوث والدِّراسات العربيَّة، بغداد، د.ط.، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

– الحَيَوان، أَبو عُثمانَ عَمْرُو بنُ بَحرٍ الجاحِظ (ت٢٥٥هـ)، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطَّبعة الثّانية، ١٤٢٤هـ.

– ديوانُ النّابِغَةِ الذُّبيانِيّ، جَمعُ وشَرحُ وتَكميلُ وتَعليقُ محمَّد الطّاهر بن عاشور، الشَّركة التُّونسيَّة للتَّوزيع، تونس، د.ط.، د.ت.

– رَفيقُ عُمري في كِتاباتِ الآخَرين، الدُّكتورة خديجة الحديثيّ، المطبعة المركزيَّة– جامعة ديالى، العراق، د.ط.، ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م.

– صَحيحُ مُسلِمٍ – معَ شَرحِ الإمامِ مُحيي الدِّينِ النَّوَويّ المتَوَفَّى سنةَ ٦٧٦هـ المسمَّى المِنهاج شَرح صَحيح مُسلِمِ بنِ الحجّاج، أبو الحسَيْنِ مُسْلِمُ بنُ الحجَّاجِ النَّيْسابُوريّ (ت٢٦١هـ)، تحقيقُ خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، الطَّبعة الخامسة، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

– طُرُقُ الاستِدلالِ ومُقَدِّماتُها عِندَ المَناطِقَةِ والأُصولِيِّين، يعقوب بن عبد الوهّاب الباحسين، مكتبة الرُّشد، الرِّياض، الطَّبعة الثّانية، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

– عِلمُ المُصطَلَحِ – أُسُسُهُ النَّظَرِيَّةُ وتَطبيقاتُهُ العَمَلِيَّة، الدُّكتور عليّ القاسميّ، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الطَّبعة الأُولى، ٢٠٠٨م.

– عِلمُ المُصطَلَحِ وطَرائقُ وَضعِ المُصطَلَحاتِ في العَرَبِيَّة، الدُّكتور ممدوح محمَّد خسارة، دار الفكر، دمشق، الطَّبعة الأُولى، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

– عَوامِلُ تَنمِيَةِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّة، الدُّكتور توفيق محمَّد شاهين، مكتبة وهبة، القاهرة، الطَّبعة الثّالثة، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

– فُصولٌ في العَرَبِيَّة، الدُّكتور أَحمد مطلوب، مطبعة المجمع العلميّ، العراق، د.ط.، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.

– الفِكرُ اللُّغَوِيُّ وأَلفاظُ الحَضارَةِ عِندَ مَحمود تَيمور، الدُّكتور فتح الله أَحمد سليمان، مكتبة الآداب، القاهرة، د.ط.، د.ت.

– في اللُّغَةِ ودِراسَتِها، الدُّكتور محمَّد عيد، عالم الكتب، القاهرة، د.ط.، ١٩٧٤م.

– في المُصطَلَحِ النَّقدِيّ – دِراسَةٌ ومُعجَم، الدُّكتور أَحمد مطلوب، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الطَّبعة الأُولى، ٢٠١٢م.

– المَجامِعُ العَرَبِيَّةُ وقَضايا اللُّغَة (١) – مِن النَّشأَةِ إلى أَواخِرِ القَرنِ العِشرِين، الدُّكتورة وفاء كامل فايد، عالم الكتب، القاهرة، د.ط.، ٢٠٠٤م.

– مَجمَعُ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ في ثَلاثِينَ عامًا ١٩٣٢–١٩٦٢ – مَجموعَةُ القَراراتِ العِلمِيَّةِ مِن الدَّورَةِ الأُولى إلى الدَّورَةِ الثّامِنَةِ والعِشرِين، محمَّد خلف الله أَحمد ومحمَّد شوقي أَمين، مجمع اللغة العربيَّة، الجمهوريَّة العربيَّة المتَّحدة، الطَّبعة الثّانية، ١٩٣١هـ/١٩٧١م.

– المُصطَلَحاتُ العِلمِيَّةُ في اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ في القَديمِ والحَديث، الأَمير مُصطفى الشّهابيّ، جامعة الدُّول العربيَّة – معهد الدِّراسات العربيَّة العالية، د.ط.، ١٩٥٥م.

– مُعجَمُ الحَضارَةِ الحَديثَة، الدُّكتور أَحمد مطلوب، بحث في مجلَّة مجمع اللغة العربيَّة بدمشق – المجلَّد (٧٨) – الجزء (٣)، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

– مُعجَمُ مُصطَلَحاتِ النَّقدِ العَرَبِيِّ القَديم، الدُّكتور أَحمد مطلوب، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الطَّبعة الأُولى، ٢٠٠١م.

– المُعجَمُ الوَسيط، مَجمَعُ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ بِالقاهِرَة، الطَّبعة الرّابعة، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

– مَفاتيحُ العُلوم، أَبو عَبدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ أَحمَدَ بنِ يوسُفَ الخوارزمِيّ (٣٨٧هـ)، دار المناهل، بيروت، الطَّبعة الأُولى، ١٤١١هـ/١٩٩١م.

– مِن أَسرارِ اللُّغَة، الدُّكتور إبراهيم أَنيس، مكتبة الأَنجلو المصريَّة، القاهرة، الطَّبعة الخامسة، ١٩٧٥م.

– مِن قَضايا المُصطَلَحِ اللُّغَوِيِّ المُعاصِر، الدُّكتور مُصطَفى طاهر الحيادرة، عالَمُ الكُتُب الحديث، إربد–الأُردن، د.ط.، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

– مَنهَجُ المُعجَمِيَّة، جورج ماطوري، ترجمة عبد العليّ الودغيري، منشورات كلِّيَّة الآداب بالرّباط، د.ط.، د.ت.

– نَدوَةُ تَوحيدِ مَنهَجِيّاتِ وَضعِ المُصطَلَحِ العِلمِيِّ العَرَبِيّ – في ضِمنِ (مَجلَّة اللِسان العَرَبِيّ)، العدد ١٨–١، ١٩٨٠م.

– النَّحتُ في اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ – دِراسَةٌ ومُعجَم، الدُّكتور أَحمد مطلوب، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الطَّبعة الأُولى، ٢٠٠٢

Abstract

Dr. Ahmed Matloob's terminological study

This research paper aims to unveil a fertile and vivid aspect, which is one of the many aspects of the multiple linguistic concern of the deceased professor Ahmed Matloob, mercy be upon him; that is the terminological study aspect. For in spite of the abundance of literature written about various directions of his rhetorical, literary, critical, and linguistic activities, and in spite of the illumination, variation, and abundance of his terminological study, I could not find a research study that includes or investigates all his theoretical and applied efforts in this field. Therefore, I decided to achieve this task, first for the sake of knowledge, and second to return back to the deceased some of our indebtedness to him.

Key words: Dr. Ahmed Matloob, Terminology.

Number 61

7 Shaaban 1441 A.H

31th March 2020 M